



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir

في تفسير آية

التطهير والاذار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لَهُ تَعَالَى الْأَكْلُ وَالْمَذَارُ
وَلَا يَنْهَا عَنِ الْمَحْلِ مَا كَانَتْ

وَأَذَرَ عَشِيرَةَ قَلَقَ الْأَقْرَبِينَ

الْمُكَفَّرُونَ لَمْ يَنْهَا
الْمُكَفَّرُونَ لَمْ يَنْهَا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

فی تفسیر آیه التطهیر و تفسیر آیه الانذار و احادیث یوم الدار، او بدء الدعوه

كاتب:

آیت الله العظمی لطف الد

ه صافی گلپایگانی

نشرت فی الطباعة:

دفتر آیت الله لطف الله صافی گلپایگانی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
6	في تفسير آية التطهير و تفسير آية الإنذار و أحاديث يوم الدار، او بدء الدعوه
6	اشارة
7	اشارة
11	في تفسير آية التطهير
11	اشارة
13	المقدمة
21	تحقيق دقيق
31	مصادر التحقيق
33	تفسير آية الإنذار وأحاديث يوم الدار، أو بدء الدعوة
33	اشارة
35	المقدمة
43	نقده الآخر
44	آية الإنذار وحديث الدار
78	مصادر التحقيق
86	الفهرس
88	آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الكلبيگانی مد ظله الوارف
95	تعريف مركز

فی تفسیر آیه التطهیر و تفسیر آیه الانذار و احادیث يوم الدار، او بدء الدعوه

اشارة

سرشناسه: صافی گلپایگانی، لطف الله، 1298 -

عنوان و نام پدیدآور: فی تفسیر آیه التطهیر و تفسیر آیه الانذار و احادیث يوم الدار، او بدء الدعوه/ الصافی الگلپایگانی.

مشخصات نشر: قم: مکتب تنظیم و نشر آثار آیت الله صافی گلپایگانی دام ظله، 1438 ق. = 1396.

مشخصات ظاهري: 87 ص.؛ 5/14×5/21 س.م.

شابک: 35000-978-7854-600-8

وضعیت فهرست نویسی: فیبا

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: چاپ قبلی: مکتب تنظیم و نشر آثار آیت الله صافی گلپایگانی دام ظله، 1434 ق. = 1392 (76 ص.).

یادداشت: کتابنامه: ص. 71 - 78؛ همچنین به صورت زیرنویس.

یادداشت: نمایه.

موضوع: تفاسیر (سوره احزاب. آیه تطهیر)

موضوع: تفاسیر (سوره شعرا. آیه انذار)

موضوع: احادیث خاص (يوم الدار)

موضوع: Hadiths, Special (Yomaldar*)

شناسه افزوده: دفتر تنظیم و نشر آثار حضرت آیت الله العظمی حاج شیخ لطف الله صافی گلپایگانی

رده بندی کنگره: 1396/BP102/654/ص 25 ف 9

رده بندی دیوی: 297/18

شماره کتابشناسی ملي: 4644254

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: 2

في تفسير آية التطهير وتفسير آية الإنذار وأحاديث يوم الدار، أو بدء الدعوة

الفقيه الكبير المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمي الشيخ لطف الله الصافى الگلپاچانى (مدّ

ظله الشريف)

ص: 4

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى أنّ من أشهر الآيات التي ثبتت بها طهارة أهل البيت من رجس المعصية والخطأ آية التطهير التي دلت الروايات المتواترة المخرجة في كتب الحديث والتفسير على أن المراد منهم هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء سيدة نساء أهل الجنة والإمامان السبطان الحسن والحسين (عليهما السلام)، ثمّ من بعدهم من قام مقامهم إلى خاتم الأنبياء عشر مولانا المهدى المنتظر ابن الحسن العسكري بن عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليهم السلام).⁽¹⁾

وقد حاول بعض المعاندين للعترة الطاهرة لمّا رأى عدم إمكان إنكار نزولها فيه لمكان هذه الروايات المتواترة عند الفريقيين، نفي دلالتها على

ص: 7

1- ابن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة، ص 47؛ الكليني، الكافي، ج 1، ص 287، 288، 423؛ النعماني، الغيبة، ص 77؛ الخراز القمي، كفاية الأثر، ص 65، 66.

عصمتهم التي دلت عليها غيرها من الأدلة العقلية والشرعية أيضاً، فأنكر دلالة الآية على عصمتهم الاختيارية إذا كانت الإرادة فيه التكوينية، وأما التشريعية فزعم أنها تعم جميع المكالفين ولا تدل على عصمتهم هذا.⁽¹⁾ وقد ألف المحققون من العلماء حول مفاد الآية وأن الإرادة فيها هي التكوينية، وسائر الأدلة التي أقيمت على عصمتهم كتبًا مفردةً وأثبتو دلالة الآية على فضيلتهم وعصمتهم، وعدم منافاة كون عصمتهم بالإرادة التكوينية وكونها من أعظم فضائلهم بما لا مزيد عليه.

ومع ذلك فهذه رسالة ثبت فيها دلالة الآية على عصمتهم وإن تنزلنا عن كون الإرادة تكوينيةً وقلنا بأن المراد منها الإرادة التشريعية لم يسبق فيما نعلم مؤلفها بهذا البيان غيره فطالعه واغتنمه.

ص: 8

1- الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص 197، 199.

الحمد لله رب العالمين، وصلي الله على سيد رسله أبي القاسم محمد وآلته المطهرين المعصومين.

من الآيات التي استدل بها علي عصمة سيدة نساء العالمين وسادتنا الأئمة الهداء الميامين عليهم أفضل صلاة المصليين وطهارتهم عن كل رجس، آية التطهير.

قال الله تعالى:

(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا).[\(1\)](#)

ووجه الاستدلال بها مضافاً إلى الأخبار الكثيرة التي أخرجها أعلام المحدثين وأكابر المفسّرين من العامة والخاصة في كتب الحديث والجواامع والمسانيد،[\(2\)](#) وكتب

ص: 9

1- الأحزاب، 33.

2- ابن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة، ص 47؛ الكليني، الكافي، ج 1، ص 288، 287؛ النعماني، الغيبة، ص 77؛ الخراز القمي، كفاية الأثر، ص 66؛ الحكمانيسيابوري، المستدرك، ج 2، ص 416؛ ج 3، ص 146؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج 2، ص 150.

التفسير، (١) عن النبي ﷺ (صلي الله عليه وآله) وأهل بيته وأصحابه أن لفظة «إِنَّمَا» محققة لما ثبت بعدها، نافية لما لم يثبت.

والإرادة التي جاءت في الآية الكريمة هي الإرادة الحتمية والحقيقة التي يتبعها التطهير، دون ما يسمونه بالإرادة التشريعية التي يتبعها الأمر أو النهي. وذلك لأنّه تعالى أراد التطهير عن الأرجاس عن جميع المكّفين بالإرادة التشريعية، أي إنشاء البعث أو الزجر، وأمرهم بكلّ ما ينبغي أن يفعلوه، ونهائهم عن كلّ ما ينبغي أن يتركوه، والآية الكريمة تدلّ على اختصاص الإرادة المذكورة فيها بأهل البيت (عليهم السلام) دون غيرهم، وهي الإرادة الحتمية الحقيقة التي يتبعها التطهير لا محالة.

وأيضاً لا ريب في أنّ هذا التعبير الصريح في اختصاصهم بهذه الإرادة، صريح في المدح والتعظيم لأهل البيت (عليهم السلام)، وإذا كانت الإرادة غير حتمية فلا مدح لهم بها، ويختلّ نظام الكلام المتنّ عنه كلام العقلاء فضلاً عن الله تعالى.

وعليه فلا مناص من القول بأنّ المراد منها هي الإرادة المستبعة للتطهير وإذهاب الرجس؛ وبذلك تختصّ الآية بأهل البيت (عليهم السلام)؛ لأنّه لم

ص: 10

1- فرات الكوفي، تفسير، ص 331؛ القمي، تفسير، ج 2، ص 193؛ الطبرى، جامع البيان، ج 22، ص 9؛ الحاكم الحسكنى، شواهد التنزيل، ج 2، ص 140؛ السيوطي، الدر المنشور، ج 5، ص 198؛ 199.

يَدْعُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِعَصْمَةِ غَيْرِهِمْ، فَيَنْدِعُ تَوْهِمْ شَمْوَلَ الْآيَةِ لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) مِمَّنْ ثَبَّتَ عَدْمُ عَصْمَتِهِمْ كَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).

وَمَمَّا يَدْلِلُ عَلَيْهِ أَنَّ الإِرَادَةَ هِيَ الإِرَادَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، أَنَّ مَتَعْلِقَ الإِرَادَةِ فِي الْآيَةِ إِذْهَابُ الرِّجْسِ عَنْهُمْ الَّذِي هُوَ فَعْلُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالإِرَادَةُ الَّتِي تَسْتَعْلِقُ بِفَعْلِهِ تَعَالَى حَتَّمِيَّةً لَا تَخْلُفُ عَنِ الْمَرَادِ، فَفَرْقُ بَيْنِ مَا يَكُونُ الْمَرَادُ فَعْلُهُ تَعَالَى وَبَيْنِ مَا يَكُونُ فَعْلُ غَيْرِهِ الْمُخْتَارِ.

فَإِذَا كَانَ مَتَعْلِقَ الإِرَادَةِ فَعْلُ الغَيْرِ الْمُخْتَارِ، يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هِيَ التَّشْرِيعِيَّةُ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّكَوِينِيَّةُ، وَإِنْ شَاءَ قَلْتَ: الْحَقِيقِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ مَوَارِدِ الْاسْتِعْمَالِاتِ بِلَا قَرْيَنَةٍ صَارِفَةٍ هُوَ الْأُولَى، وَإِطْلَاقُ الإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ عَلَيْهِ إِنشَاءٌ مَا يَصْلَحُ لِأَنْ يَكُونَ باعِثًا أَوْ زَاجِرًا مُجَرَّدَ الْاَصْطِلَاحِ.

وَإِذَا كَانَ مَتَعْلِقَ الإِرَادَةِ فَعْلُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صَدُورُ الْفَعْلِ عَنْ غَيْرِهِ الْمُخْتَارِ بِدُونِ اخْتِيَارِهِ، كَانَتِ الإِرَادَةُ حَتَّمِيَّةً لَا تَخْلُفُ عَنِ الْمَرَادِ، وَإِلَّا لِزَمْ إِسْنَادِ الْعَجْزِ إِلَيِّ الْبَارِئِ سَبِّحَهُ وَتَعَالَى شَأنُهُ، الْمَنْزَهُ عَنْ كُلِّ عَجْزٍ وَنَقْصٍ، وَالْمَتَعَالِيُّ عَنْ ذَلِكَ عَلَوْاً كَبِيرًاً.

وَلَا يَخْفِي عَلَيْكَ أَنَّ فِي الْآيَةِ ضَرُورِيًّا مِنَ التَّأْكِيدِ فِي الْمَدْحِ وَالْتَّعْظِيمِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، كَمَا يَدْلِلُ قَوْلُهُ: (تَطْهِيرًا) أَيْضًا عَلَيْهِ عَظَمَ شَأنُ هَذَا

التطهير.

إن قلت: على هذا إذا كان إدھاب الرجس عنهم بفعل الله تعالى وإرادته الحقيقة لا التشريعية، كيف يوجّه مدحهم وقضائهم على غيرهم لأمر لم يكن من فعلهم، ولا باختيارهم؟

قلت: إن عنيات الله الخاصة بل وال العامة لا تشمل إلا من له قابلية قبولها، وهو عز وجل أعلم بمحالها ومواردها.

قال الله تعالى:

(وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَرَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُ إِلَّا بِقَدْرٍ مَعْلُومٍ)؛[\(1\)](#)

وقال جل شأنه:

(اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)؛[\(2\)](#)

وقال سبحانه وتعالي:

(أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ تَحْنُنَ قَسْمَنَا يَنْهُمْ مَعِيشَتَهُمْ)؛[\(3\)](#)

وهذا كال توفيق والخذلان فلا يفوز بال توفيق من الله الذي هو ولـي

ص: 12

1- الحجر، 21

2- الأنعام، 124

3- الزخرف، 32

ال توفيق إلّا من كانت له أهلية ذلك وكسبها بالاختيار، كما لا يصيّب الخذلان إلّا من جعل نفسه في معرضه بالاختيار.

قال الله تعالى:

(ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاوُرُوا السُّوَىٰيْ أَنَّ كَدَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَأْتُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ). (١) فـنهذه أمور مرتبطة بالشؤون الربوبية، واستصلاح حال العباد وما تقتضيه الحكمة الإلهية، وهو العالم بها وبمواردها، وهو الحكيم العليم الفياض الوهاب الجود الذي لا يدخل، ولا تنفذ خزانته، ولا يمنع فيضه ممّن له أهلية ذلك.

ألا ترى اختلاف الناس في الاستعدادات والقوى النفسانية والجسمانية؟ فالله تعالى أعطى من أعطاه من قوة الدرك والشعور بحكمته؛ ولأنه أهل لقبول عطيته وأخذ موهبتها، ولم يحرم من لم يعطِه ذلك ولم يبحس حقّه، بل أعطاه بقدر استعداده وقدرته، وهو العالم بذلك كله وهو الحكيم العليم، ونعم ما قاله الشاعر (بالفارسية):

آنکه هفت إقليم عالم را نهاد*** هرکسی را آنچه لایق بود داد

گربه مسکین اگر پر داشتی*** تخم گنجشک از زمین برداشتی

ص: 13

1- الروم، 10

گر بریزی آب را در کوزهای ***چند گنجد؟ قسمت یکروزهای

آب کم جو، تشکی آور به دست ***تا بجوشد آبت از بالا و پست

نم إن بعض أهل الأهواء من المغترّين بالثقافة الغربية، ومن حذا حذوهم ممّن نعموا أنفسهم بالثقافة والتّورّيّ الفكري وما هم بذلك زعم أن الإرادة لو كانت تشرعية، ليكون أهل العصمة وغيرهم سواءً لكان اجتنابهم عن المعاصي والقبائح باختيارهم لكان أدلة على فضيلتهم وكمال نفوسهم من اجتنابهم عن المعصية بصفة أنّهم معصومون، وأنّ الله أراد عصمتهم عن المعاصي.

وبهذا البيان التافه أراد نفي العصمة، ونبي دلالة آية التطهير على عصمتهم، وإنكارها من الأصل.

والجواب عن هذا الزعم الفاسد: أنه لا ملازمة بين العصمة وعدم الاختيار، ولا منافاة بينها وبين الاختيار، فإن الإرادة الحتمية والتّكوينية تارةً تتعلّق بفعله، وما يصدر عنه بلا واسطة أمر بينه وبين المراد، وبعبارة أخرى: تتعلّق بوقوع أمر بدون واسطة أمر آخر، سواء كان في خارج عالم الاختيار والأساليب والمسبيّات أو في عالم الاختيار والأسباب، فلا تتحالّف الإرادة عن المراد، حتى إذا كانت متعلقة بأمر اختياري لولا هذه الإرادة، وبما له أسباب كثيرة؛ لأنّه بعد ما أراد وقوعه

مطلقاً بدون واسطة الأسباب و اختيار فاعل مختار يقع لا محالة كما أراد.

وتارةً أخرى تتعلق بما يصدر عن العبد بالاختيار، أو بوقوع ما يكون له أسباب متعددة كذلك، أعني باختياره و بواسطته الأسباب، ففي مثله فإن حصول المراد و تتحققه وعدم تخلّف الإرادة عن المراد إنما يكون بصدوره عن العبد بالاختيار، و يكونه مسبياً لهذه الأسباب، ففي هذه الصورة لا- تنافي بين إرادته المتعلقة بما يقع في عالم الاختيار والأسباب والمسبيات، و توسيط الوسائل والأسباب، بل لوقع بغیر اختيار العبد أو بتأثير الأسباب لكان من تخلّف المراد عن إرادته.

وبناءً على هذا نقول: إن قضية إذهاب الرجس عنهم، وتعلق إرادته تعالى به التي لا تخلّف عن مراده هي عصمتهم، و عدم صدور القبائح منهم، و ظهارتهم عن الأرجاس حال كونهم مختارين في الفعل والترك، غير مقهورين، محفوفين بشواغل عالم الطبيعة، مما يدعو النفوس إلى الانصراف عن الملا الأعلى، والاشتغال بذكر الله تعالى.

تحقيق دقيق

ولنا تحقيق دقيق في سد ثغور دلالة هذه الآية علي عصمة الأنمّة، ألمـنـا اللـهـ تـعـالـيـ بـبرـكـةـ ماـ حـقـقـهـ الرـجـلـ الإـلـهـيـ الفـرـيدـ فـيـ عـصـرـهـ، الإمامـ فـيـ العـلـمـ الـإـسـلـامـيـةـ، سـيـدـنـاـ الأـسـتـاذـ الـبـرـوجـرـدـيـ أـعـلـيـ اللـهـ فـيـ الـفـرـدـوـسـ

مقامه في مباحثه في أصول الفقه، في مبحث الجمع بين الحكم الظاهري والواقعي، ورفع التنافي المتشوه بينهما؛ تذكرةً ومماشاً لمن يصرّ على كون الإرادة في الآية تشريعية.

فنقل مستمدّين العون من الله تعالى:

اعلم أن الإرادة التشريعية هي عبارة عن العلم بالشيء بائنٍ بمعنى أن يُفعل، أو لا-يُفعل، وإشارة الأمر والنهي، والطلب والزجر لكونهما صالحين أن يكونا داعيين للعبد إذا فعل ما أمر به أو زاجراً له إن فعل ما نهي عنه.

وبعبارة أخرى: هي إشارة ما يصلح لأن يكون داعياً له إلى الفعل المأمور به، وزاجراً عن الفعل المنهي عنه؛ كي ينبعث نحو الفعل من ينبعث بأمره، وينتهي عن المنهي عنده من ينتهي عن نهي، ويُتّم الحجّة على غيره ممّن يستخف بأمره، ولا يعتني به.

وهذا قد يجتمع مع الطلب الحقيقي وإرادة الفعل من العبد جدّاً، وهي روح الحكم كما يمكن أن يفارقه، فإذا علم المولى من حال عبده أنه ينبعث بأمره، وينزجر بنهي، وأنّ أمره يدعوه إلى إطاعته وامتثاله، يريد منه بالإرادة الجدية والطلب الحقيقي فعل ما أمره به، وترك ما نهاه عنه، فأمره ونهييه بالنسبة إلى هذا العبد يكون حقيقةً جدياً.

وإذا علم من حاله أنه لا يؤثّر فيه أمر المولى، ولا يحرّكه بشيء، ولا يصير داعياً له نحو الإطاعة والامتثال فلا يعقل أن يكون أمره ونهيه بالنسبة إلى هذا العبد حقيقياً، ولا يقترن مثل هذا الأمر والنهي بالإرادة الجديّة من الأمر والنهاي.

فإنشاء الأمر والطلب في الصورة الأولى كما يكون بالإرادة الحقيقية يكون حقيقياً مجامعاً مع الإرادة الجديّة، وفي الصورة الثانية يكون صوريّاً، وإلتمام الحجّة وقطع العذر.

وبالجملة: فلا يعقل إرادة الانبعاث الجديّة والطلب الحقيقى ممّن يعلم أنه لاينبعث بأمر المولى، فلا يعقل أن يقول: «قم» أو «لا تُرنِ» أو «لا تشرب الخمر» وطلب القيام وترك الزنى وترك الخمر بالإرادة الجديّة ممّن يعلم أنه لاينبعث بهذا الأمر ولا يأتمر به، ولا ينجز عن الرزني وشرب الخمر، ولا يتنهى بنهيء عنهما حتى لو كان المولى من الموالى العرفيين، ولم يعلم ذلك من العبد، واحتمل في حقه تأثير أمره فيه وانبعاثه به، وتحريكه نحو الفعل، لا تتأتّي منه الإرادة الجديّة بمجرد ذلك الاحتمال، بل إنما يأمر وينهي برجاء انبعاث عبده أو انتهائه.

والحاصل: أنه لا يعقل تعلق الإرادة الجديّة والطلب الحقيقى بصدور فعل عمن يعلم المريد أنه لا يفعله، والأمر أو النهي في هذه

الصورة لا يكون إلا صوريًا. أي إنشاء الأمر لا لغاية الانبعاث، بل لإتمام الحجّة.

وما ذكرناه يستناد من كثیر من الآيات القرآنية الكريمة، كقوله تعالى:

لِئِنْدَرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ؛⁽¹⁾

وقوله تعالى:

(إِنَّمَا تُنذَرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَسِيَ الرَّحْمَنَ بِالْعَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ)؛⁽²⁾

وقوله تعالى جده:

(رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَنَّا لَيَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيِ اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا)؛⁽³⁾

وقوله سبحانه:

(لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)؛⁽⁴⁾

فإرادة قبول الإنذار من المنذر، والإذار بقصد أن يُنذر المنذر لا

ص: 18

1- يس، 70.

2- يس، 11.

3- النساء، 165.

4- الأنفال، 42.

يكون حقيقةً إلا إذا كان المنذر ممن اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب، ويؤثر فيه الإنذار.

أمّا من لم يؤثر فيه ذلك، ولا ينذر بالإذنار فإنذاره ليس إلّا صوريًا ولرفع عذرها؛ ولئلا يكون له على الله حجّة.

هذا، وإن شئت قلت: إن الإرادة التشريعية على ضربين:

ضرب منها ما يعلم المراد من حال المراد منه أنه ينبغي نحو المأمور به بأمره، ويحرّكه ويصير داعيًّا له، فيطلب منه ذلك بالطلب الحقيقى والإرادة الجديّة.

وضرب منها ما يعلم المراد من حال المراد منه أنه لا يتاتّر بأمره، فيحكم بأمره أو نهيه بما ينبغي أن يفعل أو لا يفعل وينشئ ما يصلح أن يكون داعيًّا له، ولكن لا طلب له حقيقةً في هذه الصورة، ولا يريد انبعاث المأمور بهذا الأمر بالإرادة الجديّة، بل لا يصح إطلاق الطلب والإرادة على ذلك بنحو الحقيقة إلّا مجازاً وبالتمحّل، بخلاف الأول فإن إطلاق الطلب والإرادة وأنه مرید وطالب يكون على نحو الحقيقة.

وعلي هذا نقول: إن الإرادة المذكورة في الآية وإن كانت تشريعية إلا أنها جديّة حقيقة من النوع الأول الذي أراد الأمر والناهي بالإرادة الجديّة والطلب الحقيقى انبعاث المأمور، وأمره ونهيه يصدر عنه بداعي

انبعاثه، وصراحة الآية في ذلك أن الإرادة المذكورة في الآية وفي كل مورد لم تكن قرينة على المجاز صريحة في الإرادة الجدية الحقيقة.

وإن أبي المعاند عن كل ذلك أيضاً وقال: إن الإرادة التشريعية عامة تشمل جميع المكلفين المطيعين والعاصيin على السواء.

قلنا: لا تنازع في الألفاظ والأسماء والاصطلاحات، وقد قيل من قديم: لا مَشَاحَةَ فِي الْاَصْطَلَاحِ، فَعُرِفَ الْإِرَادَةُ التَّشْرِيعِيَّةُ بِمَا شَئْتُ، وَقَالَ: إِنَّ إِرَادَةَ التَّشْرِيعِيَّةِ هِيَ جَعْلُ مَا يَصْلَحُ لِأَنْ يَكُونَ دَاعِيًّا لِلْعَبْدِ أَوْ زَاجِرًا لَهُ، وَإِنْشَاءُ مَا لَهُ قَابِلِيَّةُ الدَّاعُوِيَّةِ وَبَعْثُ الْعَبْدِ نَحْوَ الْفَعْلِ أَوِ التَّرْكِ.

إلا أنك تعلم أن هذا مجرد اصطلاح، ولا يحصر مفهوم الإرادة في ذلك، ولا يخرج عن مفهومها الحقيقي ولا ينفي ما هو واقع الأمر، وهو أن المولى إذا علم من حال عبده أنه ينبعث بأمر هو يتحرك بتشريعاته يطلب منه ما أمره به بالطلب الحقيقي وبالإرادة الجدية، وإذا علم من حاله أنه لا ينبعث بذلك ولا يؤثر أمره ونهيه في تحريكه أو امتناعه لا يطلب منه بتشريعاته ما شرّعه بالطلب الحقيقي والإرادة الحقيقة، ولا يدعوه نحو فعل ما أمره به بداعي أن يفعله، بل يدعوه بداعي أن يُتم عليه الحجّة، وهذا ما نسميه بالأمر الصوري، ومن راجع وجданه يعرف منه ذلك.

فيصّح أن تقول: إن إطلاق الإرادة على التشريعية إطلاق مجازي، بخلاف إطلاقه على الإرادة الجدّية فإنه إطلاق حقيقي.

وبالجملة: فهل يمكنك إنكار الإرادة الجدّية بالمعنى الذي تلوناه عليك؟

وهل يمكنك أن تقول: إنها تتعلق بما لا تؤثّر الإرادة التشريعية في الانبعاث نحوه؟

وهل يمكنك إنكار تعلقها حقيقةً بالانبعاث، وبوقوع الفعل عن العبد إذا كان الأمر والطلب والإرادة التشريعية مؤثّراً في بعث العبد أو زجره؟

وهل يمكنك أن تقول بعد ذلك بظهور الإرادة المذكورة في الآية في الإرادة التشريعية دون الإرادة الجدّية، مع عدم وجود قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي، ووجود الشواهد في الكلام على أن المراد بالإرادة هي الجدّية؟

وإن شئت فقل: إن الإرادة على قسمين: جدّية، وتشريعية.

فالتشريعية عبارة عن طلب التكاليف من جميع المكلفين على السواء بإنشاء ما يصلح أن يكون داعياً لهم، والحكم بما ينبغي أو يجب أن يفعل، أو لا يفعل.

والجديّة على ضربين: تكوينية، وغير تكوينية.

فالتكوينية ما يتعلّق بكون شيء بدون واسطة فعل فاعل مختار.

وغير التكوينية ما يتعلّق بفعل فاعل مختار إذا علم من حاله تحريره وابعاته بالطلب منه. وبعد كل ذلك نقول: إن الله تعالى وإن قطع بالإرادة التشريعية عذر عباده، وأنشا بأوامره ونواهيه ما يصلح أن يكون داعياً للجميع نحو الفعل المأمور به، أو زاجراً لهم عن الفعل المنهي عنه، وجعل الكل في ذلك سواء، إلا أن إرادته الحقيقة وطلبه الحقيقي تتعلّق بفعل من ينبعث عن أمره وينزجر عن نهيه، وأن المستفاد من الآية الشريفة أنه لعلمه بحال هذه الذوات المقدسة، وأنهم **(عِبَادُ مُكْرَمُونَ * لَا يَسِّقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِإِمْرِهِ يَعْمَلُونَ)**، **(1)** «وما يشاؤون إلا أن يشاء الله»، **(2)** أراد بالإرادة الجديّة (لا- التكوينية) ابتعاثهم نحو جميع الطاعات، وانزجارهم عن جميع المنهيّات، فأمرهم بما أمرهم، ونهائهم عما نهاهم، لأن يكون هذا الأمر والنهي لقطع العذر وإتمام الحجّة عليهم، بل لابتعاثهم نحو ما أمروا به، وانزجارهم عما نهوا عنه؛ ولذلك باعثاً داعياً لهم للامثال، وتطهيراً لهم عن جميع

ص: 22

1- الأنبياء، 26 .27

2- الإشارة إلى الآية 29 من سورة التكوير: **(وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ).**

الأرجاس، وقد أخبرنا بذلك في هذه الآية الكريمة إعلاماً بجلالة قدرهم، وعلو شأنهم، وسمو مقامهم، وكمال نعمتهم.

وعلى هذا دلت الآية الشريفة على أنّ فيهم ملائكة قبول كلّ ما أمر الله تعالى به ونهي عنه، والاهتداء بهدايته، ومن كان حاله هذا، يريد الله تعالى إذهب الرجس عنه، ويوفّر له أسباب التوفيق، ويخصّه بعناياته الخاصة، ويجعله تحت رعايته الكاملة، يلهمه كلّ خير، ويميز له كلّ شرّ، لا يدعه في حال من الحالات، ولا في شأن من الشؤون، يختاره ويصطفيه من بين عباده، وهو القادر على ما يريد، وبكلّ شيء عليم،
(لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَعْلَمُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ). (١)

لا يقال: إنّ ما ذكرتَ هو حاصل لغير هؤلاء الذوات الكريمة أيضاً من الذين يخشون الرحمن بالغيب، ويتبعون الذكر، ويقبلون الموعظ بحسب مراتبهم ودرجاتهم.

فإنه يقال: نعم، ونحن نعرف كثيراً من الناس على بعض مراتب تلك الصفة السامية والملائكة العالية القدسية، مطيعين لله خائفين منه، أهل الخضوع والخشوع وقيام الليل، معروفين بالعدالة والزهد، ولكن لا نعرف على صفة العصمة المطلقة التامة غير من شهد الله تعالى له بذلك؛

ص: 23

.23. 1- الأنبياء، 1-1

لأنّ صاحب ملكة العصمة المطلقة لا يُعرف إلّا من طريق الوحي، والارتباط بعالم القدس والملكون الأعلى.

وقد عرّفنا الله تعالى في هذه الآية أهل البيت(عليهم السلام)، وأخبرنا بطهارتهم عن الأرجاس كلّها، وعصمتهم صلوات الله عليهم أجمعين ورزقنا الله اتّباعهم والاقتداء بهم، وأماتنا بحّبهم وولايتهم، ولا يفرق بيننا وبينهم طرفة عين أبداً في الدنيا والآخرة، إله الكريم المتفضل الوهاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حرّره تراب أقدام محبي أهل البيت(عليهم السلام)

لطف الله الصافي الگلپایگانی

16 صفر الخير 1403هـ

ص: 24

1. القرآن الكريم.
2. الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه القمي، عليّ بن الحسين (م. 329ق.)، قم، مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، 1404ق.
3. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم (م. 307ق.)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1410ق.
4. تفسير القمي، القمي، عليّ بن إبراهيم (م. 307ق.)، قم، دار الكتاب، 1404ق.
5. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبرى، محمد بن جرير (م. 310ق.)، بيروت، دار الفكر، 1415ق.
6. الدر المنشور في التفسير بالتأثر، السيوطي، جلال الدين (م. 911ق.)، قم، مكتبة المرعشى النجفى، 1404ق.
7. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي، السيد محمود (م. 1270ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415ق.
8. السنن الكبرى، البهقي، أحمد بن الحسين (م. 458ق.)، بيروت،

ص: 25

9. شواهد التنزيل، الحاكم الحسكناني، عبيد الله بن عبد الله (م. 506ق.). طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1411ق.
10. الغيبة، النعماني، محمد بن إبراهيم (م. 360ق.). قم، منشورات أنوار الهدى، 1422ق.
11. الكافي، الكليني، محمد بن يعقوب (م. 329ق.). طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363ش.
12. كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر (عليهم السلام)، الخراز القمي، علي بن محمد (م. 400ق.). قم، منشورات بيدار، 1401ق.
13. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (م. 405ق.). بيروت، دار المعرفة.

تفسير آية الإنذار وأحاديث يوم الدار، أو بدء الدعوة

اشارة

ص: 27

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيات النازلة في أهل البيت سيّما في فضائل أمير المؤمنين الإمام أبي الحسن عليّ(عليه السلام) كثيرة جدًا، ذكرها الفريقان في كتبهم في أسباب النزول والتفسير، وأفرد بعض الأعلام والحافظ من أهل السنة كالحاكم الحسكتاني في شواهد التنزيل كتاباً في ذلك. ورغم جدّ أعدائهم في المنع عن رواية الأحاديث حول تفسير هذه الآيات أو تأويلها لم تخلص كتب الجماعة والمسانيد التي صدّقت تحت إشراف هذه السياسات ورقابتها عنها.

ومن هذه الآيات، آية الإنذار التي تقرأ بعض ما يتعلّق بها في هذه الرسالة المسمّاة حديث يوم الدار وتعرف أنّ إنكار ما ورد في شأن نزولها، ممّا يدلّ على خلافة عليّ(عليه السلام) شنّشنة أخرى ممّة وخصلة أمويّة حرّكها بعض الإمام(عليه السلام) الذي هو من أظهر آيات النفاق، قال رسول الله(صلي الله عليه وآله):

«لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُغْضِبُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ».[\(1\)](#)

ص: 29

1- الترمذى، سنن، ج 5، ص 306؛ الطبرانى، المعجم الأوسط، ج 2، ص 337؛ ج 5، ص 88؛ المغربي، شرح الأخبار، ج 1، ص 152، ج 2، ص 351؛ الصدوق، [علل الشرائع، ج 1، ص 145؛ المفید، الإرشاد، ج 1، ص 40 .436]

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، أبي القاسم محمد وعلى آله الطاهرين.

قال الله تعالى: (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ). (١)

لا يزال يأتينا من الناصبة، وبقيمة الفئة الباغية، والمرتزقة الذين يعيشون في أحضان الاستعمار وهمّهم الوحيدة التفرقة بين المسلمين وإشغالهم بخلافات مستحدثة؛ كيلا يلبوّا دعوة المصلحين وعبقرة الأمة إلى توحيد الكلمة ما يجرح العواطف، ويثير الفتنة والتباغض والتخالف، مما لا ريح فيه إلا للأعداء، ولا يزيدنا إلا الضعف والفشل.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أنّهم جعلوا أصابعهم في آذانهم؛ حتى لا يسمعوا صرخات المصلحين؛ لأنّهم لا يحبّون استيقاظ أمّتنا الكبيرة، التي لو استيقظت من نومتها، وعرفت صلاحيتها

ص: 30

1- الشعرا، 214.

وطاقاتها وإمكانياتها لقامت بوجه كلّ استكبار واستضعف وقضت عليه، ورفعت راية التوحيد، وأسّست المدنية على النظام الإلهيّ الحالي من الظلم والانظام، وسلب الحرّيات التي منحها الله تعالى الإنسان في شرائع الأنبياء، سيّما الشريعة الإسلامية الخاتمة.

نعم، لو التفت الجيل الحاضر المسلم إلى مستقبله وإلي حاضره، وما يجري في العالم، وما أحاط البشرية من المشاكل التي فرضتها عليها الصهابية وأذناب الاستعمار، والتبيشير والإلحاد وعبدة لنين وماركس، أدرك ما يجب عليه من القيام بإبلاغ رسالة الإسلام لإنقاذ البشرية، والسعى للقضاء على كلّ سلطة وسيطرة إلا سلطة أحكام الله تعالى، ويدرك بذلك عروش الجبابرة والمستكبرين ويهدّد كيانهم.

ولَعْمِ الرَّحْمَنِ، ما على البسيطة شيء أشدّ خطراً على الاستكبار العالمي من تيقظ المسلمين من رقتهم، واعتصامهم بحبل الله تعالى.

إذن فلا عجب من وقوفهم بوجه المصلحين وسعيهم في تفرقـة كلـمة المسلمين وتجزـة بلادـهم؛ ليكون كلـ إقليم ومنطقة تحت أمر حاكم عميل ونظام في خدمة الشرق أو الغرب.

فانظر إلى بلاد المسلمين بعين البصيرة والعبرة؛ لتدرك محنتها من هؤلاء الحكمـاء والمـهتمـين بتفرقـة المسلمين، ثم انظر هل تجد لهذه

الحكومات المتخالفة في السياسة والنظام والإدارة مفهوماً؟ غير أن الاستعمار لم يقم ولن يدوم في بلادنا إلا بها.

وأوجّه السؤال إلى المسلمين المضطهدِين تحت سيطرة هذه الحكومات الجائرة عن الحاكم الإسلامي الذي قرن الله طاعته بطاعة رسوله(صلي الله عليه وآله)

من بينها:

فمن هو إذاً حاكم الأردن، أو تركيا، أو الجزيرة العربية المسماة باسم السعودية، أو حاكم الكويت، أو البحرين، أو قطر، أو أبوظبي، أو سلطنة عمان، أو المغرب، أو تونس، أو الجزائر، أو باكستان، أو ماليزيا، أو أندونزيا، أو الصومال، أو لبنان، أو نيجيريا، أو اليمن الشمالية، أو اليمين الجنوبية الماركسية، أو ليبيا الاشتراكية، أو السودان، أو مصر، أو العراق، أو تنزانيا، أو سوريا، أو أفغانستان، أو أوزبكستان، أو تاجيكستان، أو البنغال، أو بنغلادش، وأو... وأو...؟!

من الذي يحكم من حكام هذه البلاد بحكم الإسلام؟ وأيُّ هذه الحكومات حكومة شرعية إسلامية تمثل وحدة الأمة وحکومتها العالمية التي تسود العالم كله؟

وهل تعرف منها من لا يتحكّم في مصيره الشرق الملحد أو الغرب المستعمر؟ ومن هي شبكات هؤلاء المستعمرِين الذين لا يرقبون في

مؤمن إلا ولا ذمة، يُنفقون الأموال الطائلة التي يحصلون عليها بامتصاص دماء الشعوب، من أجل اختلاق المخالفات وإنكار الحقائق الإسلامية، وإيجاد الشك في التاريخ المليء بأمجادنا وبطولات أبطالنا؟ كما يحاولون أن تبقى اختلافات الفرق بحالها، فحينما يرون أن الشعور بالولاء لأهل البيت والتمسك بهم (عليهم السلام) سيشمل جميع الأمة ويوحدها، ويُذهب بالأحقاد التي أوجدها السياسة، ويقضي على تفرق الأمة بالفريقين الشيعة والسنّة، ويلفت الجميع حول الكتاب والعترة (الثقلين) ويوحد المذاهب أجمع، يتوسّه ملون بأهل التعصّب والعناد والنصاب يخيفونهم من ظهور الحقّ ويقطّة الشباب المثقفين، وفهمهم ما وراء الواقع الدامي والمخالفات الطائفية من مؤامرات المنافقين ومبغضي أهل البيت، فيستأجرن لذلك أقلام عبدة الدين، ومحبّي الجاه، والضعفاء الذين لا يفهمون ما وراء هذه الأمور، ولا يفكّرون فيما يريد الاستعمار من الاحتفاظ بتفّرق المسلمين.

إي والله، لقد أدرك الاستعمار أنّ جيلنا المسلم قد استيقظ عن نومته، وانتبه إلى ما حوله، وأدرك أنّ الخلافات المذهبية والسياسات العاملة لمنع الناس عن التمسّك بالثقلين وأخذ العلم عن أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم وحدهم حملة وسدّنته، تذوب بالإمعان الحالص من التعصّب في

الكتاب والسنّة والتاريخ، كما أدرك الكثير من أبناء أهل السنّة، فلَبِّوا دعوة المصلحين الأفذاذ؛ لترك العصبيات الطائفية، وفهموا أنّ شيعة أهل البيت لا ذنب لهم إلّا ولاء أهل البيت (عليهم السلام)، وأخذ العلم عنهم في ظروف لم تكن موافقةً لسياسة أرباب السلطة المتغلّبين على المسلمين، فتحكّموا في رقاب محبّيهم ورواة فضائلهم ومناقبهم وحملة العلم عنهم ونكلوا بهم أشدّ التنكيل وساموهم سوء العذاب، حتى أصبح الرجوع إلى أهل البيت (عليهم السلام) ونقل الحديث عنهم، وحتى إعانة النّزّيحة الطاهرة النبوية من أعظم الجرائم السياسية.

وقد بقيت شرذمة ضئيلة من أبناء هؤلاء الذين يقولون بشرعية حكومات الطواغيت، الّذين عَلَوْا وطغوا واستكروا في الأرض، أمثال معاوية ويزيد والوليد وهارون والمتوكل وغيرهم، وكان استكبارهم أكثر من استكبار طواغيت الجاهلية في روما وإيران.

وهؤلآء لا يزالون يصدّون المسلمين عن التجاوب والتفاهم، ويلبون دعوة الاستعمار لإثارة الضغائن وإنكار الحقائق، ينظرون دائمًا إلى الخلف، ولا ينظرون إلى الأمام. لا يقبلون من التاريخ والحديث إلّا ما يؤيّد آراءهم، ويجرّحون كأسلافهم كلّ من يروي ما لا يوافق أهواءهم، ويطعنون في كلّ حديث يخالف مذهبهم وإن بلغ في الصحة

ما بلغ، أو يأولونه. قد أعمت العصبية أبصارهم وبصائرهم. السنة عندهم بدعة، والبدعة عندهم سنة. يقتلون آثار السفياتين، ويدافعون عن سيرة الجبارية، ويعملون على كتمان فضائل بطل الإسلام، وتفسير الرسول وابن عمّه وأخيه، وباب مدينة علمه، ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى إلّا لا-نبي بعده، ومن لا-يحبه إلّا مؤمن، ولا يغضنه إلّا منافق، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام). ينكرون مناقبه ومناقب أهل بيته، ويرمون من روى فضائله بالكذب ووضع الحديث، ويعدون ولاء أهل بيته(صلي الله عليه وآله)

جريمةً لا-تُغفر، ولكن لو كانت هذه المناقب مرويّةً في شأن أعداء آل النبي(صلي الله عليه وآله) لا يقبلونها بالإنكار، وسيما إذا كان رجالها مطعونين بالنصب وقتل المسلمين وأقبح الظلم وأشنع الفسق. فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

قرأنا في بعض المجلّات (1) نقداً من الكاتب محمد حسنين هيكل، علي كتاب للجنرال ا. أكرم، ترجمة الركن صبحي الجابي، فيه موارد هامة من الاشتباه، وقلب الحقائق، من أعظمها: الاستناد إلى المنقولات الضعيفة والحكايات الواهية في شأن بدء الوحي وكيفية نزوله، مما لا يناسب شأن الرسالة المحمدية، فيتهم الرسول(صلي الله عليه وآله) بخشيته على نفسه عندما نزل عليه

ص: 35

1- حضارة الإسلام، العدد 5 من السنة 18، رجب 1397هـ.

الوحى، وجاءه الملك الأمين جبرئيل(عليه السلام) يرى كأنه والعياذ بالله لم يحصل له اليقين بما جعل الله علي عاتقه وشرفه به من النبوة والرسالة، فانطلقت به السيدة خديجة، أتت به ورقة بن نوفل.

وهذه وإن كانت رواية البخاري ومسلم في بدء الوحى وكيفية نزوله(1) إلا أنها مردودة عليهم وعلى شيوخهم؛ لأن شأن الرسول(صلي الله عليه وآله)

في المعرفة والإدراك كان أ nobel وأجل من الشك فيما أوحى الله تعالى به، وأمر الرسالة أيضاً أعلى وأنزه من ذلك. وكيف لا- يعرف الرسول(صلي الله عليه وآله)

ما تعرفه وتؤمن به السيدة خديجة، وقد كان تحت رعاية الله تعالى قبلبعثة، وخلق الله نوره قبل أن يخلق العالم، مضافاً إلى أنه يجب أن يكون إلقاء الوحى والتعيين لهذا المنصب العظيم سيما الرسالة المحمدية العظمى على نحو يحصل للمبعوث بها بنفسها اليقين والإيمان على أنه بعث إلهي ووحى سماوى. وبالجملة شأن الرسالة وشأن الرسول بريء من خشيته(صلي الله عليه وآله) علي نفسه.

اللهم إلا أن يكون المراد خشيته من الله تعالى لعظم ما أمره به وجعله علي عاتقه، ولا ريب أنه(صلي الله عليه وآله) كان أخشى الناس وأخوفهم من الله تعالى،

ص: 36

1- أحمد بن حنبل، مسنده، ج 1، ص 312؛ ج 6، ص 223؛ البخاري، صحيح، ج 1، ص 3؛ مسلم النيسابوري، صحيح، ج 1، ص 97 .98

وكان أعبدهم وأزهدهم، وأعرفهم بالله. ولا ريب أنّ من كان أعرف الناس بالله يكون أخوفهم منه وأرجي به منهم، أمّا الشك والخشية على نفسه فلم يعرضه حتّى لحظةً واحدةً، وهذا أمر يعرفه من سير تاريخ حياته وأخلاقه الكريمة، وقد قال الله تعالى:

(آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا

أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ). (١)

فهو من أوّل ما نزل به الوحي آمن بما أنزل إليه وخرج من غار حراء وقلبه مليء بالإيمان بما نزل به.

نقده الآخر

ثم إنّه أنكر علي المؤلّف ما ذكر من أنّ النبيّ(صلي الله عليه وآلـه) قد بقي مدةً ثلاثةً سنوات يتلقّى تعليمات ربّه، دون أن يتكلّم شيئاً عن رسالته، ويوجه القارئ بأنّ علّيًّا وخدیجة وأبا بكر أسلموا في زمان واحد، ولم يكن بين إسلام خدیجة والإمام واسلام أبي بكر فترة حتّى يسيرة، مع أنّه يظهر لمن يُمعن النظر في الأحاديث الصحيحة والتاريخ أنّ أبا بكر لم يُسلم إلاّ بعد فترة طويلة لا يستبعد تقدیرها بثلاث سنين. ولا يأبى العقل أن يكون النبيّ(صلي الله عليه وآلـه) مدةً ثلاثةً سنوات أو أكثر يتلقّى تعليمات ربّه، ولم يكن

ص: 37

.285 - البقرة، 1

مأموراً بإظهارها وتبلیغها بغير خدیجة وعلی من أهل بيته. فکانوا يعبدون الله بما تعبده الله به سرّاً، حتّی إذا أمر الله النبيّ(صلي الله عليه وآله) بإظهار الدعوة بلغ عدد المؤمنين في ثلاث سنوات إلى الأربعين أو أكثر على اختلاف الروایات في ذلك.

ويؤیید بل ينصّ علی ما قلناه الروایات الكثیرة التي دلت علی أنّ علیاً(عليه السلام) عبد الله تعالى مع رسوله(صلي الله عليه وآله) سبع أو تسع سنین قبل أن يعبده أحد من هذه الأُمّة، وأنّ الملائكة صلت علی رسول الله(صلي الله عليه وآله) وعلى علی(عليه السلام) سبع سنین؛ لأنّه لم يصلّ معه أحد غيره.[\(1\)](#)

آية الإنذار وحديث الدار

وممّا أخذ هذا الناقد علی هذا المؤلف وناقشه أنه ذكر حديث الدار ويوم الإنذار، وتجاوز عن الحدّ في نقهه، وحكم باختلاف الروایة بالأصل؛ لوجود راوٍ مشهور بالكذب وصنع الأحادیث بزعمه وهو

ص: 38

1- يراجع في ذلك: ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 42، ص 30-32؛ ح 71.80، 81، 91، 99، 112، 113، 114؛ ابن الأثير الجزري، أسد الغابة، ج 4، ص 17؛ الطبری، الرياض النصرة، ج 43؛ الطبری، ذخائر العقبی، ص 60؛ الحموئی، فرائد السقطین، ج 1، ص 242، 243، 246، ح 187، 188، 191 - 192؛ ابن حجر العسقلانی، تهذیب التهذیب، ج 7 ص 296؛ المتفی الهندي، کنز العمال، ج 13، ص 122، ح 36391 36389 و....

أبو مريم الأنباري عبد الغفار بن القاسم، الذي أثني عليه الحافظ ابن عقدة وأطراه، كما في لسان الميزان.[\(1\)](#)

والرواية مشهورة مستفيضة أخرجها جمع من المحفوظ وأكابر المحدثين، واختصرها بعضهم، كما أبدل الطبرى في تفسيره قوله (صلى الله عليه وآله): «فَإِنْ كُمْ يُؤَاذِنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَوَصِّيٌّ وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ؟»، بلفظ «فَإِنْ كُمْ يُؤَاذِنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَوَصِّيٌّ وَكَذَا وَكَذَا».

وقوله (صلى الله عليه وآله): «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِّيٌّ وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُوَ أَطِيعُوا»، بلفظ «إِنَّ هَذَا أَخِي وَكَذَا وَكَذَا».[\(2\)](#)

والطبرى وهو الذى روى الرواية كاملة وتممه في تاريخه [\(3\)](#) يرويها بهذه الصورة المحرقة المشوهة المجملة حتى لا يفهم القارئ مغزاها ولا يعرف خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله) المنصوص عليه في هذه الروايات وفي غيرها من الأحاديث، أو لا يرمونه أهل العناد والنصب بالرفض والتشييع، ولا يفعلون به ما فعله أهل دمشق بالنسائي صاحب السنن والخصائص العلوية.

ص: 39

1- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 4، ص 42 43.

2- الطبرى، جامع البيان، ج 19، ص 149.

3- الطبرى، تاريخ، ج 2، ص 62 63.

وقد تبع الطبرى في تفسيره، ابن كثير في تاريخه، (1) وهذا إن لم يدل على شيء فقد دل على أنّ السياسة هي القوة التي تعين منهج سير العلم والحديث والتفكير. فمثل هذه الكلمة القاطعة: «إنَّ

هذا أخي وَوَصِيٌّ بِي وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا» لا يجوز سياسياً نقلها والتحدى بها، لأنّها إعلان إبطال الحكومات المستبدة التي قلبت نظام الإدارة والحكم، وأحياناً سنن الأكاسرة والقياصرة.

فالنظام الذي يقطع عرقوب مثل بشير بن مروان، ويضرب عطيّة العوفي أربعمائة سوط، وينتف لحيته؛ لإثنينهما عن سب الإمام (عليه السلام)، (2) لا يسمح بهما أبداً مكتنه التحدي بمثل هذه الأحاديث والإجهاز بها، ويبالغ في المنع عن ذلك تخوفاً وتطميماً.

وهذا يحيى بن يعمر يبعث به من خراسان إلى الكوفة بأمر الحجاج لقوله: «إنَّ الْحَسَنَ وَالْحَسِينَ ذَرَّيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)». (3)

ص: 40

1- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 52.

2- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج 7، ص 201؛ ج 10، ص 143.

3- قال في وفيات الأعيان: حكى عاصم بن أبي النجود المقرئ المقدم ذكره: أن الحجاج بن يوسف الثقفي بلغه أن يحيى بن يعمر يقول: إن الحسن والحسين رضي الله عنهما من ذرية رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وكان يحيى يومئذ بخراسان، فكتب الحجاج إلى قتيبة بن مسلم والملىء خراسان وقد تقدم ذكره أيضاً أن أبى يحيى بن يعمر. فبعث به إليه، فقام بين يديه، فقال: أنت الذي تزعم أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)؟ والله لألترين الأكثر منك شعراً، [أو لترجح من ذلك!] قال: فهو أمانى إن خرجت؟ قال: نعم، قال: فإن الله جل شأنه يقول: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْمَاحَقَ وَيَعْقُوبَ كُلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ ذُرْيَتِهِ دَأْوَدَ وَسَمَّ لَمِيَمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذِيلَكَ تَجْرِي الْمُحْسِنِينَ * وَرَكَرِيَا وَيَحْيَى وَعِيسَى). (الأنعام، 84). قال: وما بين عيسى وإبراهيم أكثر مما بين الحسن والحسين ومحمد صلوات الله عليه وسلم، فقال الحجاج: وما أراك إلا قد خرجت، والله لقد قرأتها وما علمت بها قط. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 6، ص 174.

إذن فلا عجب بمؤاخذة هؤلاء المتعصّبين للباطل لهيكل ياخراجه رواية يوم الدار في تاريخه، حتى اضطر إلى حذفها منه في طبعته الثانية.

ولا عجب منهم إن لم يؤخذوا عليه تركه في تاريخه كثيراً من فضائل الإمام التاريخية، وما وقع فيه من الأغلاط والاشبهات فيما يرجع إلى سيرة النبي (صلي الله عليه وآله) وموافق وصيّه وأخيه الرشيدة.

ولا تعجب من الكاتب محمد حسين هيكل، الذي يكتب في مجلة حضارة الإسلام مؤاخذته على الجنرال أ. أكرم ومت禄 كتابه بنقل حديث يوم الدار بالمضمون.

فتلك شنثنة أخزومية، وسيرة أموية، وبدعة مروانية قد ألموا بها في رد الأحاديث الصحيحة، وجرح رواة فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، في حين أنهُم يحتجّون بروايات أمثال المغيرة بن شعبة، وبُسر بن أرطاء، وأزهر الحراري الحمصي، وحرiz بن عثمان الرحبي، وخالد بن عبد الله

القسري، وشباة بن سوار، وعمر بن سعيد بن العاص الأموي، وعمران بن حطّان وغيرهم.[\(1\)](#)

فانظر كتبهم في الرجال وفي الجرح والتعديل، مثل: لسان الميزان والجرح

والتعديل للرازي، وتدبر في كلماتهم في شأن أبي مريم الأنباري، الذي روي هذا الحديث في عصر كان روایة مثله من أكبر الجرائم السياسية، وانظر هل تجد في ذلك الرجل موضع غمز وتنقيص إلا الموالاة ومودة ذوي القربى، ورواية مثل هذه الرواية؟!

فلا تجد غير ذلك سبباً لتركهم حدیثه وحدیث أمثاله، فرموه لذلك تارةً بالكذب، وتارةً أخرى بعدم الوثاقة، وعلته الأصلية هو التشيع وروايته أحاديث الفضائل. فهذا أحمد بن حنبل يقول فيه، كما نقله الرازي عنه في الجرح

والتعديل: «إنه ليس بثقة، كان يحدّث ببلاده في عثمان» ويقول: «هو متزوك الحديث، كان من رؤساء الشيعة». [\(2\)](#) وفي لسان الميزان قال: «يقال: كان من رؤوس الشيعة». ثم أخرج عنه حديث: «علّيٌ مَوْلَى مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ». [\(3\)](#)

ص: 42

1- راجع في ذلك كتابنا أمان الأمة من الصلال والاختلاف.

2- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج 6، ص 53-54.

3- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 4، ص 42.

فهذا ذنب الرجل أنه أولاً كان يحدّث ببلايا في عثمان، وثانياً: أنه كان من رؤساء الشيعة. وإذا كان الحديث ببلايا عثمان موجباً للقدح في أحدٍ فما يقولون في عائشة وطلحة والزبير وعمّار وغيرهم من الصحابة، الذين كانوا من المتجاهرين في القوم ببلايا عثمان وذمّه المشيرين عليه حتى قتل؟

وإذا كان عثمان أحدث في الإسلام ما أحدث، وصنع ما أغضب الصحابة مثل الصحابي الراهن الكبير الذي قال رسول الله (صلي الله عليه وآله)

في حّقه: «مَا أَظَلَّتِ الْخَصْدُ رَاءُ، وَلَا أَقْلَّتِ الْغَبْرَاءُ عَلَيْ ذِي لَهْجَةِ أَصْدَقَ مِنْ أَلِي ذَرَ»، (1) فأنكر عليه صنائعه غير المرضية، فنفاه عثمان إلى الرّبّذة، فمات في منفاه وحيداً مظلوماً، فما ذنب أبي مريم الأنباري إن حدّث ببلاياه؟ وإن كان هذا سبباً للطعن فيه فمن كان هذه ببلاياه أحق وأولي بالطعن منه؟!

أتريدون أن لا يقول أحد من التاريخ وممّا جري على هذه الأمة شيئاً، ولا يعرف أحد ما وقع في عصر الصحابة، ولا يفهموا تلاكم الحقائق التي

ص: 43

1- أحمد بن حنبل، مسند، ج 2، ص 175، ج 223، ص 422؛ الترمذى، سنن، ج 5، ص 334؛ المغربي، شرح الأخبار، ج 2، ص 461؛ الحاكم النيسابورى، المستدرك، ج 3، ص 342؛ الطبرسى، الإحتجاج، ج 1، ص 387؛ المجلسى، بحار الأنوار، ج 22، ص 398، 329.

ترتبط معرفتها بمعرفة رسالة الإسلام، ومناهجها العالية في السياسة والحكومة والمال وغيرها؟

لا والله، لا يمكن ذلك، وإن أمكن إخفاء تلك الحقائق التاريخية في العصور الماضية لا يمكن ذلك في عصرنا الحاضر، عصر الطباعة والنشر، والثقافة والفكر، الذي تيقظ فيه المسلمون من رقدتهم، وأدركوا سيمما الشبان المثقفون أنَّ بلاءنا كله يرجع إلى صنائع بعض الأوَّلين من أهل السياسة، مما شوَّه وجه الإسلام في الحكم والإدارة.

وإذا كان قدحًا كون الرجل من رؤساء الشيعة، فما يقول هؤلاء في رؤسائهم، مثل: سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمَّار بن ياسر، (1) وغيرهم من الصحابة المعروفين بالوفاء والولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، ومن التابعين لهم بياحسان؟

ص: 44

1- قال الكاتب الشهير محمد كرد علي وهو من أبناء السنة في كتابه خطط الشام: عُرف جماعة من كبار الصحابة بموالاة عليٍ في عصر رسول الله (صلي الله عليه وآله)، مثل سلمان الفارسي القائل: «باعينا رسول الله علي النصح لل المسلمين، والاتمام بعليٍ بن أبي طالب (عليه السلام)، والموالاة له». ومثل أبي سعيد الخدري الذي يقول: «أمر الناس بخمس، فعملوا بأربع وتركوا واحدة»، ولما سُئل عن الأربع؟ قال: «الصلاه، والزكاه، وصوم شهر رمضان، والحجّ». قيل: فما الواحدة التي تركوها؟ قال: «ولاية عليٍ بن أبي طالب». قيل له: وإنها لمفروضة معهن؟ قال: «نعم هي مفروضة معهن». ومثل أبي ذر الغفاري، وعمَّار بن ياسر، وحديفه بن اليمان، وذي الشهادتين خزيمة بن ثابت، وأبي أيوب الأنباري، وخالد بن سعيد بن العاص، وقيس بن سعد بن عبادة، وكثير أمثالهم. كرد علي، خطط الشام، ج 6، ص 245.

وما يقولون في أئمّة الشيعة المعصومين، الّذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيرًا؟

وما يقولون في شأن رسول الله(صلي الله عليه وآله) الّذى هو أول من سنّ التشيع، وهو الّذى لقب المؤتمنين بأمير المؤمنين عليٌّ(عليه السلام) بالشيعة، (1) وبشّرهم بأنّهم خير البرية؟ (2)

هذا، ويُسئل عن حال من جرح أبا مريم الأنباري: هل هو مرضىٌ عند علماء الجرح والتعديل من أهل نحلته؟

فابن معين يَتّهم مثل أحمد بن حنبل بالكذب. وقال المقلبي: «تجد أحد هم ينتقل من مذهب إلى آخر بسببشيخ أو دولة أو غير ذلك من الأسباب الدنيوية والعصبية الطبيعية». (3)

وقال ابن معين: «إنّ مالكًا لم يكن صاحب حديث، بل كان صاحب رأي». (4)

ص: 45

1- الصفار، بصائر الدرجات، ص106؛ الصدق، الأمالي، ص66 655، 658.

2- الهلاـلي العامري، كتاب سليم بن قيس، ص359؛ الحاكم الحسـكري، شواهد التنزيل، ج2، ص459؛ الفتـال النـسابوري، روضة الـاعظـين، ص105؛ الحرـ العامـلي، وسائل الشـيعة، ج16، ص183.

3- أبوـريـه، أضـواء عـلـي السـنة المـحمدـيـة، ص345.

4- أبوـريـه، أضـواء عـلـي السـنة المـحمدـيـة، ص299.

وقال الليث بن سعد: «أحصيتك على مالك سبعين مسألة، وكلها مخالفة لسنة الرسول (صلي الله عليه وآله)». (1)

وقالوا في غيرهم من أئمتهم ما قالوا. (2) وعلى هذا لا يقى اعتماد علي أقوالهم في الجرح والتعديل المبنية على ما سمعت في تعرّف أحوال رجال الشيعة والمتشيّعين ورواة فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، ولا يجوز الركون عليها.

وبعد ذلك كله نقول: بأنّ الرواية رويت بإسناد آخر ليس فيه عبد الغفار بن القاسم. فرواه البيهقي في دلائل النبوة عن ابن إسحاق، عن شيخ أئمّة اسمه، عن عبد الله بن الحارث، إلى قوله: «إِنِّي قَدْ حِتَّكُمْ بِأَمْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»). (3) ولا أدرى لماذا أبهم ابن إسحاق شيخه الراوي عن عبد الله بن الحارث، كما لا أدرى أن عدم الانتهاء إلى آخر الحديث هل كان من البيهقي، أو من ابن إسحاق، أو غيرهما؟ وكان ذلك خوفاً عن النواصب،

ص: 46

1- أبوريّه، أضواء على السنة المحمدية، ص 299.

2- يراجع في ذلك أبوريّه، أضواء على السنة المحمدية، ص 289؛ ابن عقيل العلوى، العتب الجميل و....

3- البيهقي، دلائل النبوة، ج 2، ص 179؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 52.

أو إخفاءً للحقّ عناداً ونصباً، ولا يبعد أن يكون الشيخ الذي أباهم اسمه ابن إسحاق، هو عبد الغفار بن القاسم.(1)

وعلى هذا الاحتمال يكون السند في ذلك موافقاً لسند الطبرى، لا يثبت به وجود سند آخر للحديث غيره، إلا أنه جاء بأسناد آخر ليس فيه هذا الرجل، كما نطق به ابن كثير، فقال بعد ما قال في عبد الغفار:

«ولكن روى ابن أبي حاتم في تفسيره، عن أبيه، عن (الحسن) الحسين بن عيسى بن ميسرة الحارثي، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن المنهاج بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال: قال عليّ: «لَمَّا نَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَاتَ الْأَفَّارِينَ) (2) قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَصْنَعْ لِي رِجْلًا شَاءَ بِصَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَإِنَّا لَنَبْنَا، وَادْعُ لِي بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا دَعَوْتُهُمْ، وَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَأَرْبَعُونَ غَيْرَ رَجُلٍ، أَوْ أَرْبَعُونَ وَرَجُلٌ». فذكر القصة نحو ما تقدم إلى أن قال: «وَبَدَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) الْكَلَامَ، فَقَالَ: أَيْكُمْ يَقْضِي

ص: 47

1- بل هو هو، كما قال البيهقي، قال أبو عمر أحمد بن عبد الجبار: بلغني أن ابن إسحاق إنما سمعه من عبد الغفار بن القاسم بن مريم عن المنهاج بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال ابن اسحاق: وكان ما أخفي النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أمره واستسر به إلى أن أمر بإظهاره ثلاث سنين من مبعثه. قلت: وقد روى شريك القاضي عن المنهاج بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدى، عن عليّ في إطعامه إياهم بقريب من هذا المعنى (مختصرًا). البيهقي، دلائل النبوة، ج 2، ص 180.

2- الشعرا، 214.

عَنِّي دَيْنِي وَيَكُونُ خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي؟ قَالَ: فَسَكَتَ الْعَبَّاسُ حَسْنَةً أَنْ يُحِيطَ ذَلِكَ بِمَا لِي، قَالَ: وَسَكَتَ أَنَا لِسِنَ الْعَبَّاسِ. ثُمَّ قَالَهَا مَرَّةً أُخْرَى، فَسَكَتَ الْعَبَّاسُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: أَنْتَ؟...»، الحديث.[\(1\)](#) وقال ابن كثير: «وهذه الطريق فيها شاهد لما تقدم، إِلَّا أَنَّه لَم يذَكُر ابن عباس فيها، فالله أعلم. وقد روی الإمام أحمد في مسنده من حديث عباد بن عبد الله الأسدي وربيعة بن ناجذ عن عليٍ نحو ما تقدم، أو كالشاهد له».[\(2\)](#)

فابن كثير كما يظهر من كلامه يقوّي ضعف السنّد من طريق الطبرى بغيره مما لا ضعف فيه، إِلَّا أَنَّه أيضًا غلط في أصل تضليل السنّد كغيره، كما أَنَّه غلطًا كبيرًا في الحكم على عبد الغفار بن القاسم بأنه كاذب شيعي ولم يأت بدليل على ذلك، غير أنَّ ابن المديني وغيره اتهمه بوضع الحديث، وضللـه الباقون.[\(3\)](#)

ولا يخفى أنَّ من يتّقى الله، ويعتقد حرمة عرض المسلم كحرمة ما له

ص: 48

-
- 1- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 53.
 - 2- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 53 .54
 - 3- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 53؛ ايضاً راجع في ذلك: ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5، ص 327؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 2، ص 640.

ودمه، لا يخوض في عرض المسلم بمجرد التهمة، ولا يُسيء الظن به، ولا يجوز له أن يقول أزيد مما قيل فيه. إذا وجب ذلك، فمن أين قلت يا ابن كثير! إنَّه كذاب؟ وما كذبه؟ ومن أين علمت ذلك؟ وما جوابك حين يخاصمك عبد الغفار عند الله تعالى؟!

ص: 49

1- لا يخفي عليك أنَّ أرباب الرجال والترجم والفهارس من الشيعة المشهورين بكمال التورع والاحتياط، سيما في الجرح والتعديل صرِّحوا بوثيقة هذا الشيخ الجليل (أبي مريم عبد الغفار بن القاسم بن القيس الأنباري)، والرجل من أصحاب الإمام زين العابدين علي بن الحسين وأبنته الإمام محمد بن علي الباقر وأبنته الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليهم السلام)، ويکفيه ذلك فخرًا وشرفاً وفضلاً. توجد ترجمته في فهرست الشيخ ورجاله، ورجال النجاشي، وخلاصة الأقوال للعلامة، ورجال ابن داود، ورجال الكشَّي، والوجيزة، والبلغة، وجامع الرواية وغيرها. وممَّا يؤيَّد حُسنَ حال الرجال، ويزيد في تعريف حالهم، معرفة شيوخهم وتلاميذهم ومن أخذ عنهم العلم. وللرجل في هذا شأن سَيِّدِ مكان عاليٍ، فإنَّ شيوخه الذين أخذ العقيدة والمذهب منهم، واتَّخذهم أئمَّةً وتمسَّك بهم، واعتصم بحبل ولا يتهم الذي هو حبل الله، هم مَنْ عرفتهم: الإمام زين العابدين، والإمام باقر علوم النبيين، والإمام جعفر الصادق (عليهم السلام)، فقد تخرج هذا الرجل من مدرستهم الكبيرة، وتلمَّذ عندهم، وأخذ العلم من نَميرِهم الصافي. يراجع: النجاشي، رجال، ص 246؛ العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، ص 209؛ الطوسي، رجال، ص 118، 140؛ الأردبيلي، جامع الرواية، ج 1، ص 461؛ وغيرها. وقد روى الحديث عن عطاء، وعدَّي بن ثابت، والمنهال بن عمرو، ونافع. وسمع منه يحيى بن سعد الأنباري، وشعبة، وكان حسن الرأي فيه. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج 6، ص 53، 54. وروي عنه جماعة من الأجلاء والرواة، كالحسن بن محبوب، ومحمد بن موسى خوراء، وصالح بن عقبة، وموسى بن بكر، وعلى بن الحسن بن رباط، [أبو ولاد، وأبان بن عثمان، وهشام بن سالم، وعلى بن النعمان، وعثمان بن عيسى، وعبد الله بن المغيرة، وثعلبة بن ميمون، ويونس بن يعقوب، والقاسم بن سليمان، وعبد الرحمن بن حمَّاد، ومحمد بن أبي حمزة، ومحمد بن عيسى، والعباس بن معروف، وسيف، وفضال، وإبراهيم بن سنان، وظريف بن ناصح، وأحمد بن عمر، وجميل بن صالح والحسن بن سري. الأردبيلي، جامع الرواية، ج 1، ص 461، 462. وممَّا يظهر منه: جلاله قدره، وحسن عقيدته، وإيمانه بالائمة الإثنى عشر، الذين بشَّر النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) الائمة بهم، كما جاء في الروايات المتواترة، ما روي الشيخ الجليل أبو القاسم على بن محمد بن علي الخراز القمي في كتاب كفاية الأثر في النصوص على الائمة الإثنى عشر، بسنده عنه، قال أبو مريم الأنباري: دخلت علي مولاي الباقر (عليه السلام) وعنه أنس من أصحابه، (فجري) ذكر الإسلام، قلت: يا سيدِي فأيُّ الإسلام أفضل؟ قال: «من سَلِّمَ المسلمين (المؤمنون) من لسانه ويدِه»، قلت: فأيُّ الأخلاق أفضل؟ قال: «الصبر والسماحة»، قلت: فأيُّ المؤمنين أكمل إيماناً؟ قال: «أحسنهم (خلقها) أخلاقاً»، قلت: فأيُّ الجهاد أفضل؟ قال: «من عُتِّرَ جواهِدَ وأهْرِيقَ دِمَه»، قلت: فأيُّ الصلاة أفضل؟ قال: «طول اللَّوتُ»، قلت: فأيُّ الصدقة أفضل؟ قال: «أن تهجر ما حرم الله عزَّ وجلَّ عليك»، قلت: يا سيدِي فما تقول في الدخول على السلطان؟ قال: «لا أرى ذلك»، قلت: إنِّي ربما سافرت إلى الشام فأدخل على إبراهيم بن الوليد، قال: «يا عبد الغفار إنَّ دخولك على السلطان يدعو إلى ثلاثة أشياء: محبة الدنيا، ونسopian الموت، وقلة الرضا بما قسم الله لك»، قلت: يا رسول الله فإِيَّيِّ ذُؤْبِلَةٍ وَأَتَجَرَ إِلَيْ ذَلِكَ المكان لجَرِّ المُنْفَعَةِ، فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟ قال: «يا عبد الله، إنِّي لست آمرك بترك الدنيا، بل آمرك بترك الذنوب، فترك الدنيا فضيلة، وترك الذنوب فريضة، وأنت إلى إقامة الفريضة أحوج منك إلى اكتساب الفضيلة»، قال: فقبلت يده ورجله، وقلت: بأيِّ أنت وأيِّ يا ابن رسول الله فما نجد العلم الصحيح إلا عندكم، وإنِّي قد كبرت سَيِّي ودقَّ عظمي، ولا أرى فيكم ما أُسَرُّ به، أراكِم مُقتَلين مُشَرِّدين خائفين، وإنِّي أقمت عليَّ قائمكم منذ حين، أقول: أَخْرَجَ الْيَوْمَ أَوْ غَدَاءً، قال: «يا عبد الغفار إنَّ قَائِمَنَا (عليه السلام) هو السابِعُ مِنْ وُلْدِي، وليُسْ هُوَ أَوَانُ ظَهُورِهِ»، [ولقد حدَّثني أبي عن آبائه، قال: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) إنَّ الائمة بعدِي اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل، تسعة من صلب الحسين، والتاسع قائمهم يخرج في آخر الزمان، فيملأها قسطاً وعدلاً كَمَا مُلِّئتْ جُوراً وظُلْمَماً، قلت: فإنَّ هذا كائن يا ابن رسول الله فالى من بعده؟ قال: «إِلَيْ جَعْفَرٍ، وَهُوَ سَيِّد

أولادي وأبو الأئمة، صادق في قوله و فعله، ولقد سألت عظيماً يا عبد الغفار وإنك لأهل الإجابة»، ثم قال: «ألا إن مفتاح العلم السؤال»، وأنشأ يقول: شفاء العمي طول السؤال وإنما تمام العمي طول السكوت على الجهل الخرّاز القمي، كفاية الأثر، ص 250؛ راجع: منتخب الأثر للمؤلف، ص 94-95.

هذا، وقد ظهر لك أن للحديث طرقاً كثيرة، بعضها فيها عبد الغفار، وبعضها ليس فيه هذا الرجل.

ونحن نذكر طائفة من هذه الطرق؛ ليظهر لك قوّة أسنادها وشتّتها، وأنّ العلماء الحفاظ والمحدثين تلقواها بالقبول، فنقول:

الطريق الأول: ما أخرجه ابن كثير في تاريخه (البداية والنهاية)، عن ابن أبي حاتم في تفسيره، وهذا هو الطريق الذي مرّ نقله عنه، وليس فيه عبد الغفار.⁽¹⁾

الطريق الثاني: ما أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، عن ابن إسحاق، عن شيخ أبهم اسمه، أخرجه ابن كثير أيضاً عن البيهقي، وقد مرّ نقله أيضاً.⁽²⁾

الطريق الثالث: ما أخرجه الحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله بن

ص: 51

1- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 53.

2- البيهقي، دلائل النبوة، ج 2، ص 179 180.

أحمد، المعروف بالحاكم الحسکاني بطريق ليس فيه عبد الغفار، قال: حدثني ابن فنجويه، حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله، قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، قال: حدثنا عبد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن هاشم، عن صباح بن يحيى المزنی، عن كریا بن ميسرة، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: لما نزلت (وَإِنَّ رَبَّكَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) جمع رسول الله بنی عبد المطلب، وهم يومئذ أربعون رجلاً، الرجل منهم يأكل المسنة ويشرب العس، فأمر علياً برجل شاة فادمهما، ثم قال: «أَدْنُوا بِسْمِ اللَّهِ» فدنا القوم عشرة عشرة، فأكلوا حتى صدوا، ثم دعا بقعب من لبن، فجرع منه جرعةً، ثم قال لهم: «إِشْرِبُوا بِسْمِ اللَّهِ»، فشرب القوم حتى رروا، فبشرهم أبو لهب، فقال: هذا ما أسحركم به الرجل! فسكت النبي (صلي الله عليه وآله) يومئذ فلم يتكلّم، ثم دعاهم هذا، وقد ظهر لك أن للحديث طرقاً كثيرة، بعضها فيها عبد الغفار، وبعضها ليس فيه هذا الرجل.

ونحن نذكر طائفتين من هذه الطرق؛ ليظهر لك قوّة أسنادها وانتهارها، وأن العلماء الحفاظ والمحدثين تلقواها بالقبول، فنقول:

الطريق الأول: ما أخرجه ابن كثير في تاريخه (البداية والنهاية)، عن ابن أبي حاتم في تفسيره، وهذا هو الطريق الذي مرّ نقله عنه، وليس فيه عبد الغفار. (2)

الطريق الثاني: ما أخرجه البیهقی في دلائل النبوة، عن ابن إسحاق، عن شیخ أبھم اسمھ، أخرجه ابن كثير أيضاً عن البیهقی، وقد مرّ نقله أيضاً. (3)

الطريق الثالث: ما أخرجه الحافظ الكبير عبید الله بن عبد الله بن أحمد، المعروف بالحاكم الحسکاني بطريق ليس فيه عبد الغفار، قال: حدثني ابن فنجويه، حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله، قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، قال: حدثنا عبد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن هاشم، عن صباح بن يحيى المزنی، عن كریا بن ميسرة، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: لما نزلت (وَإِنَّ رَبَّكَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) جمع رسول الله بنی عبد المطلب، وهم يومئذ أربعون رجلاً، الرجل منهم يأكل المسنة ويشرب العس، فأمر علياً برجل شاة فادمهما، ثم قال: «أَدْنُوا بِسْمِ اللَّهِ» فدنا القوم عشرة عشرة، فأكلوا حتى صدوا، ثم دعا بقعب من لبن، فجرع منه جرعةً، ثم قال لهم: «إِشْرِبُوا بِسْمِ اللَّهِ»، فشرب القوم حتى رروا، فبشرهم أبو لهب، فقال: هذا ما أسحركم به الرجل! فسكت النبي (صلي الله عليه وآله) يومئذ فلم يتكلّم، ثم دعاهم من الغد على مثل ذلك من الطعام والشراب، ثم اندرهم رسول الله (صلي الله عليه وآله)، فقال: «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنِّي أَذْعُنُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْبَشِّرُ بِمَا لَمْ يَرِيْدُ بِهِ أَحَدٌ (أَحَدُكُمْ)، حِنْتَكُمْ بِالدُّنْيَا وَالآخرة فَاسْأَلُهُمْ وَأَطِيعُونِي تَهْتَدُوا، وَمَنْ يُؤَاخِذُنِي وَيُؤَاذِرُنِي وَلَيَكُونُ وَلَيْبيَ وَوَصِيَّيَ بَعْدِي، وَخَلِيفَتِي فِي أَهْلِي وَيَقْضِي دِينِي؟». فسكت القوم، وأعاد ذلك ثلثاً، كل ذلك يسكت

ص: 52

1- الشعرا، 214

2- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 53.

3- البیهقی، دلائل النبوة، ج 2، ص 179 180.

4- الشعرا، 214

ال القوم ويقول عليّ: «أَنَا»، فقال: «أَنْتَ»، فَقَامَ الْقَوْمُ وَهُمْ يَقُولُونَ لِأَبْيِ طَالِبٍ: أَطْعِنْ أَبْنَكَ قَدْ أَمْرَهُ عَلَيْكَ. (1)

وأخرجه ابن البطريق بسنده عن الشعبي في تفسيره. (2)

الطريق الرابع: ما أخرجه الحافظ الشهير أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، قال: أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدى العلوى بالكوفة، أبناً أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاھد، أبناً محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أبناً أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربى، أبناً عباد بن يعقوب، أبناً عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن المنھال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله، عن عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، قال: «لَمَّا نَزَلْتُ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) (3) قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): يَا عَلِيُّ! اصْنَعْ لِي رِجْلًا شَاءَ بِصَاعِ مِنْ طَعَامٍ، وَأَعِدَّ قَعْبًا مِنْ لَبَنٍ وَكَانَ الْقَعْبُ قَدَرَ رَيْ رَجْلٍ قَالَ: فَقَعَلْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): يَا عَلِيُّ اجْمَعْ بَنِي هَاشِمٍ، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَزْبَعُونَ رَجُلًا أَوْ أَزْبَعُونَ غَيْرَ رَجُلٍ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بِالطَّعَامِ، فَوَضَعَهُ بَيْنَهُمْ، فَأَكَلُوا

ص: 53

1- الحاكم الحسكنى، شواهد التنزيل، ج 1، ص 542 543، ح 580.

2- ابن البطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار، الفصل الثاني عشر، ص 77 76، ح 93؛ الفصل الثالث عشر، ص 88 89، ح 106.

3- الشعراة، 124.

أحمد بن حنبل، عن أبيه، قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهاج، عن عباد بن عبد الله الأنصاري، عن عليٍّ (عليه السلام) قال: «لَمَّا

نَزَّلْتَ هَذِهِ الآيَةُ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) (١) جَمَعَ

النبيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَمَا جَنَحَّ مَعَ ثَلَاثَ ثُونَ رَجُلًا، فَأَكَلُوا وَأَشَرَبُوا (ثَلَاثًا)، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: مَنْ يُضْطَهُ مِنْ عَنِّي دِينِي وَمَوَاعِدِي وَيَكُونُ مَعِي فِي الْجَنَّةِ، وَيَكُونُ حَلِيقَتِي؟ فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ يُسَأَ لِمَ يَأْتِهِ شَرِيكٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ كُنْتَ تَحْدِّدُ مَنْ يَقُولُ بِهَذَا؟ قَالَ: ثُمَّ قَالَ الْآخَرُ: فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَيَّ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَقَالَ عَلَيِّ (عليه السلام): أَنَا». (٢) الطريقة السادس: ما رواه أيضًا شمس الدين مفتى الفريقين يحيى بن الحسن بن البطريق الأنصاري بإسناده، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحمامي، قال: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهاج بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأنصاري، عن عليٍّ (عليه السلام)، قال:

«لَمَّا نَزَّلْتَ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) دَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ) بِأَرْبَعِينَ

ص: 55

1- الشعرا، 124.

2- ابن البطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار، الفصل الثالث عشر، ص 86، 87، 103.

وآخره ابن حجر، وقال: «رواه أَحْمَدُ، ورجاله ثقات». (1)

وآخره ابن عساكر بسنده عن ربيعة، (2) وروي ابن حجر نحوه، وفيه: فبشرهم رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) :

فقال: (أَيُّكُمْ يَعْصِي عَنِّي دِينِي؟ قَالَ: فَسَكَتَ وَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) الْمُنْطَقَ، فَقُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: أَنْتَ يَا عَلِيُّ، أَنْتَ يَا عَلِيُّ!).

قال ابن حجر: رواه البزار، واللفظ له، وأحمد باختصار، والطبراني في الأوسط باختصار أيضاً. ورجال أَحْمَدُ وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة. (3)

الطريق الثامن: ما في المسند: حدثنا عبد الله: حدثنا أسود بن عامر: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهاج، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي (عليه السلام) قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) (4) قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُونَ، فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا، فَقَالَ لَهُمْ مَنْ يَضْعُفْ مَنْ عَنِّي دِينِي وَمَوَاعِدِي وَيَكُونُ مَعِي فِي الْجَنَّةِ، وَيَكُونُ خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي؟»، فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ يُسَمِّهِ شَرِيكٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ!

ص: 57

1- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 8، ص 302.

2- ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 42، ص 46 47.

3- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 8، ص 303 302.

4- الشعراة، 124.

أَنْتَ كُنْتَ بَحْرًا، مَنْ يَقُولُ بِهَذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ قَالَ الْآخَرُ»، قَالَ: فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَيَ أَهْلِ بَيْتِهِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا». (١)

الطريق التاسع: ما أخرجه علام المعتزلة، عن شيخه أبي جعفر الإسكافي، قال: «وقد روى في الخبر الصحيح: أَنَّ كَلْفَهُ فِي مَبْدَأ الدَّعْوَةِ قَبْلَ ظُهُورِ كَلِمَةِ إِلَهَ لَامِ وَأَنْتِشَارِهَا بِمَكَّةَ أَنْ يَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَأَنْ يَدْعُو لَهُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَصَنَعَ لَهُ الطَّعَامَ، وَدَعَاهُمْ لَهُ، فَخَرَجُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَلَمْ يُنْذِرُهُمْ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) لِكَلِمَةِ قَالَهَا عَمَّةُ أَبُوهُ لَهُبِّ.

فَكَلَفَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَنْ يَصْنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ الطَّعَامِ، وَأَنْ يَدْعُوهُمْ ثَانِيَةً، فَصَنَعَهُ وَدَعَاهُمْ، فَأَكَلُوا. ثُمَّ كَلَمُهُمْ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، فَدَعَاهُمْ إِلَيِ الدِّينِ، وَدَعَاهُمْ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ثُمَّ صَدَّهُ مِنْ لِمَنْ يُؤَازِرُهُ مِنْهُمْ وَيُنَصَّرُهُ عَلَيِ قَوْلِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ أَخَاهُ فِي الدِّينِ وَوَصَّيْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَخَلِيفَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَأَمْسِكُوا كُلَّهُمْ وَاجْتَبَاهُ هُوَ وَحْدَهُ، وَقَالَ: «أَنَا أَنْصُرُكُ عَلَيْهِ مَا حِسْتَ بِهِ، وَأَوَازِرُكُ وَأَبَايُكُ»، فَقَالَ لَهُمْ لَمَّا رَأَيْهُمْ كُلُّهُمُ الْخِذَلانَ وَمِنْهُ النَّصْرُ، وَشَاهَدَ مِنْهُمُ الْمَعْصِيَةَ وَمِنْهُ الطَّاعَةَ، وَعَانَ مِنْهُمُ الْإِبَاءَ وَمِنْهُ الْإِجَابَةُ: «هَذَا أَخِي وَوَصِيَ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي»، فَقَامُوا يَسْخَرُونَ وَيَضْحَكُونَ

ص: 58

1-أحمد بن حنبل، مسنده، ج 1، ص 111.

وَيَقُولُونَ لِأَيِّ طَالِبٍ: أَطْعُ إِنْكَ، فَقَدْ أَمْرَهُ عَلَيْكَ». (1)

الطريق العاشر: ما أخرجه المتقي الهندي، عن علي (عليه السلام) قال:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ: يَا نَبِيَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ أَمْرَنِي اللَّهُ أَنْ أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ، فَإِنَّكُمْ يُؤَازِّنُونِي عَلَيَّ هَذَا الْأَمْرِ عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ أَخِي وَوَصِيَّيِّ وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ؟ قَالَ: فَمَاحَجَمَ الْقَوْمُ عَنْهَا جَمِيعًا، وَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَكُونُ وَزِيرَكَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ بِرِقْبَتِي، ثُمَّ قَالَ: هَذَا أَخِي وَوَصِيَّيِّ وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». (ابن حجر، وفيه عبد الغفار بن القاسم، قال في المغني: تركوه). (2)

أقول: لم يتركوه إلا لولاته لأهل البيت، ولروايته فضائل ابن عم النبي وأخيه ووصيه وخليفته.

الطريق الحادي عشر: ما أخرجه أيضاً المتقي الهندي عن علي (عليه السلام) قال:

«لَمَّا نَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَفَرِيَّينَ) (3) جَمَعَ

النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُونَ رَجُلًا فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ يَضْعُفْ مَنْ عَنِّي دَيْنِي وَمَوَاعِدِي وَيَكُونُ مَعِي فِي الْجَنَّةِ وَيَكُونُ خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي؟

ص: 59

1- ابن أبي الحميد، شرح نهج البلاغة، ج 13، ص 244.

2- المتقي الهندي، كنز العمال، ج 13، ص 114، ح 36371

3- الشعراوي، 214

وقال رجُلٌ: يا رسول الله أنت كنت بحراً من يفُوم بهمَا؟ ثم قال الآخر: فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَهْلَ بَيْتِهِ وَاحِدًا وَاحِدًا، فَقَالَ عَلَيْهِ (عليه السلام): أنا». (حم وابن جرير، وصحّحه الطحاوي ض). «(1)

الطريق الثاني عشر: ما أخرجه أيضًا المتفقى الهندي، عن علي (عليه السلام) قال:

«لَمَّا نَزَّلْتَ هَذِهِ الْآيَةُ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَاتَ الْأَفَارِينَ) (2) دَعَ إِبْرَاهِيمَ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، وَصَدَّعَ لَهُمْ طَعَامًا لَيْسَ بِالْكَثِيرِ، فَقَالَ: كُلُّوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ جَوَانِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزَلُ مِنْ ذُرْوفِهَا، وَوَضَعَ يَدَهُ أَوْلُهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبَّاعُوا، ثُمَّ دَعَ ابْنَهُمْ، ثُمَّ سَقَاهُمْ فَشَرِبُوا حَتَّى رَوَوا، فَقَالَ أَبُوهُ لَهُبٍ: لَقَدْ مَا سَهْرَكُمْ؟ وَقَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنِّي جِئْتُكُمْ بِمَا لَمْ يَحِيِّ بِهِ أَحَدٌ قَطُّ، أَدْعُوكُمْ إِلَيَّ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِلَيَّ اللَّهُ، وَإِلَيَّ كِتَابِهِ، فَنَفَرُوا وَتَفَرَّقُوا، ثُمَّ دَعَاهُمُ الثَّانِيَةَ عَلَيْ مِثْلِهَا، فَقَالَ أَبُوهُ لَهُبٍ كَمَا قَالَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، فَدَعَاهُمْ، فَقَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ أَهُمْ وَمَدَّ يَدَهُ: مَنْ يُبَاعِنِي عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَخِي وَصَاحِبِي وَوَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي؟ فَمَدَّدْتُ وَقُلْتُ: أَنَا أُبَا يَعْكَ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ أَصْدَقُ غَرْ القَوْمِ، عَظِيمُ الْبُطْنِ، فَبَايَعَنِي عَلَيْهِ ذَلِكَ، قَالَ: وَذَلِكَ الطَّعَامُ أَنَا صَنَعْتُهُ» (ابن مردويه). «(3)

ص: 60

1- المتفقى الهندي، كنز العمال، ج 13، ص 129، ح 36408

2- الشعراي، 214

3- المتفقى الهندي، كنز العمال، ج 13، ص 149، ح 36465

أقول: وهذه الطرق والمتون كلّها تقوّي ما أسنده الطبرى في تاريخه بسند فيه عبد الغفار بن القاسم إن فرضنا ضعفه به، فغيرقى السند بهذا السند بهذه الطرق وبشواهد كثيرة صحيحة ومتواترة إلى درجة كمال الصحة والاعتبار.

وأمّا ما أخرجه الطبرى فهو هذا:

حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهاج بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن عليّ بن أبي طالب، قال:

«لَمَّا نَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ (وَأَنْذِرْ عَشِيرَاتَكَ الْأَفْرِينَ) (1) دَعَانِي

رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لِي: يَا عَلَيٌّ إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنِي أَنْ أُنذِرَ عَشِيرَاتَ الْأَفْرِينَ فَضَرِقْتُ بِذَلِكَ ذَرْعًا وَعَرَفْتُ أَنِّي مَتَّيْ أُبَادِيهِمْ بِهَذَا الْأَمْرِ أَرَى مِنْهُمْ مَا أَكْرَهَ فَصَدَّمْتُ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَنِي جَبَرِيلٌ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ إِلَّا تَقْعُلُ مَا تُؤْمِنُ بِهِ يُعَذِّبُكَ رَبُّكَ فَاصْدَنِعْ لَنَا صَاعِدًا مِنْ طَعَامٍ وَاجْعَلْ عَلَيْهِ رِجْلَ شَاءَ وَامْلَأْ لَنَا عُسَيْلًا مِنْ لَبِنٍ اجْمَعُ لِي بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَتَّى أُكَلِّمَهُمْ وَأُبَلَّغَهُمْ مَا أُمْرُتُ بِهِ.

فَفَعَلْتُ مَا أَمْرَنِي بِهِ ثُمَّ دَعَوْتُهُمْ لَهُ وَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَرْبَعُونَ رَجُلًاً لَيْزِيدُونَ

ص: 61

1- الشعراء، 214

وَوَصِّيٌّ بِي وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ؟ قَالَ: فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ، عَنْهَا جَمِيعاً. وَقُلْتُ وَإِنِّي لَأَحَدُهُمْ سِنَّا، وَأَرْمَصُهُمْ بَطْنَا، وَأَحْمَشُهُمْ سَاقَا: أَنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَكُونُ وَزِيرَكَ عَلَيْهِ، فَلَأَخْذَ بِرَقْبَتِي، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِّيٌّ بِي وَخَلِيفَتِي فِيْكُمْ، فَاسْتَمْعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا. فَقَامَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ، وَيَقُولُونَ لِأَبِي طَالِبٍ: قَدْ أَمْرَكَ أَنْ تَسْمَعَ لِابْنِكَ وَتُطِيعَ». (1)

ثم اعلم أن للحديث طرقاً ومتناً أخرى، وفيما أتبنا بها من الطرق غني وكفاية، ولعل الفاحص المستبع يجد أكثر مما اطلعنا عليه. وفي ختام الكلام ثُنَبَةٌ على أمور:

الأول: أن الاختصار الواقع في الأحاديث إنما هو لبعض الأسباب والأغراض: فتارةً اختصر الحديث لأن مجلس إملاء الحديث كان مناسباً للاختصار، وأخرى لأنّ الرواية قصد من روایة الحديث التنبية على نكتة خاصة وموضوع خاص، وثالثةً لأنّه سئل عن موضوع خاص مربوط ببعض ما في الحديث، ورابعةً لعلة خوف الراوي من المُسْتَمِلِينَ والمستمعين، وخامسةً لمنافاة نقل تمام الفاظ الحديث مع أغراضه السياسية والدنوية، وغير ذلك.

وكل ذلك وإن كان ممكناً في الاختصار الذي عرض علي هذا

ص: 63

1- الطبرى، تاريخ، ج 2، ص 6263؛ أيضاً راجع: ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، ج 2، ص 6263؛ المتنى الهندي، كنز العمال، ج 13، ص 36419، ح 131133.

ال الحديث إلّا أنّ في مثله من أخبار فضائل العترة الطاهرة لمّا كان الحذف والتحريف والإبدال والاختصار، وعدم التصرّيف بالأسامي، والتأويل، وحتى الإعراض عن سمع الحديث، وترك الإملاء قد وقع في موارد كثيرة لا تحصى، الأظهر أنّ ما وقع في هذا الحديث الشريف أيضاً من الاختصار والإبدال إنّما وقع لإخفاء فضائلهم وكتمان مناقبهم. فمثل إبدال قوله (صلي الله عليه وآله): «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصَّيَ وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَآتُوهُمْ مَعْوِلاً هُوَ أَطْيَعُو» بجملة «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصَّيَ وَكَذَّا» ليس إلّا عناداً ونصباً، كما أنّ تركهم تخرّج المئات بل الآلوف من تلك الأحاديث أو إعراضهم عنأخذ العلم والفقه عنهم ليس إلّا لذلك.

ونعم ما قال خليل بن أحمد اللغوي الشهير لما سئل عن فضائل أمير المؤمنين علي (عليه السلام): «ما أقول في مدح أمرئ كتمت فضائله أولياءه خوفاً، وكتمت مناقبه أعداؤه حسداً، ثم ظهر بين الكتمتين ما ملا الخافقين». [\(1\)](#). [\(2\)](#).

وهو الذي قال في شأن الإمام علي (عليه السلام): «احتياج الكل إلىه واستغناوه عن الكل دليل على أنه إمام الكل». [\(1\)](#). [\(2\)](#).

الثاني: أنه قد ظهر لك أنّ حديث يوم الدار في التنصيص على خلافة

ص: 64

1- الحسيني الأسترآبادي، الرواشح السماوية، ص 288، 289.

2- راجع: الخوئي، معجم رجال الحديث، ج 8، ص 81.

عليه السلام) مستفيض، بل متواتر، وعدم التصریح في متون بعض طرقها بالخلافة لبعض الأسباب التي ذكرناها في الأمر الأول لا يضرّ بعدم وجودها في غيرها، وبعد ما علمنا أنّ أصل عدم الزيادة يُقدّم عند العقلاء عليّ أصل عدم القيصة، سيّما في مورد يمكن تعدد صدور الكلام وتعدد وقوع الواقع، وسيّما إذا كانت الروايات المتضمنة للزيادة أقرب بحسب الاعتبار بالقبول، وخصوصاً إذا كانت للزيادة في الأخبار الكثيرة شواهد لا تحصى.

الثالث: أنه لا ريب أنّ الوراثة المذكورة في بعض متون هذا الحديث ليست الوراثة المالية؛ فإنّها مضافاً إلى عدم موافقتها لما عليه إجماع أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم من أنّ البنت ترث جميع تركة الأب بالفرض والردّ، ولا يرث معها غيرها من العمومة والخوالة وأبنائهم، وأن ابن العم الأبويني يرث العم دون العم الأبيّ من غير أن يكون هذا الحكم مختصاً بأمير المؤمنين (عليه السلام)، لا توافق على مذهب العامة أيضاً الخبر المكذوب على رسول الله (صلي الله عليه وآله).

المخالف للقرآن المجيد، وهو: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُرَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».[\(1\)](#)

ص: 65

1- الإمامي، الأحكام، ج 2، ص 66، 202؛ أيضاً راجع: مسلم النيسابوري، صحيح، [ج 5، ص 152؛ الترمذى، سنن، ج 3، ص 82؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 2، ص 22.

والظاهر بدلالة هذه القرينة أن الوراثة المذكورة في هذا الحديث إنما أُريد بها وراثة العلم والولاية.

الرابع: أجاب بعضهم عن هذا الحديث الصريح على خلافة الإمام بعد رسول الله(صلي الله عليه وآله) بلا فصل أحد: أن كلمة «بعدي» لا تقتضي أن يكون هو الخليفة بعده بلا فصل، بل الحديث صادق، وإن سبق عليه الثلاثة الذين تقمصوا بها قبل الإمام(عليه السلام).

وجوابه واضحٌ غنيٌ عن البيان، فإن قوله: «أَنْتَ خَلِيفَتِي بَعْدِي» صريحٌ في عدم الفصل، ولو قال بعد ذلك «أنت خليفتي بعد ذلك» «أنت خليفتي بعدي» لكان نوعاً من التهافت أو الأحجية التي ينبغي تنزيه كلام الحكيم في مثل هذه المقامات عنهم، وهذا أصرح من أن يقول: «أنت الخليفة بعدي»، وإن كان هذا أيضاً صريحاً في ذلك.

ونظير هذا التصريح في شأن عليّ(عليه السلام) كثيرٌ في الأحاديث، مثل:

«عَلَيْيَ وَلِيُّ كُلُّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي». (1)

وقوله(صلي الله عليه وآله): «عَلَيْيَ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ

ص: 66

1- ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ج 7، ص 504؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج 11، ص 608، ح 32941؛ ج 13، ص 142، ح 36444

بعدِي»). (1)

وقوله(صلي الله عليه و آله): «أَنْتَ وَلِيٌّ كُلُّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي». (2) قوله(صلي الله عليه و آله): «عَلَيَّ مِنِّي وَآنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي». (3)

وقوله(صلي الله عليه و آله): «إِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّكُمْ بَعْدِي». (4)

وقوله(صلي الله عليه و آله): «هَذَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَاحِحُنِي، وَهُوَ فَارُوقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَيَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَالُ يَعْسُوبُ الظَّلَمَةِ، وَهُوَ الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، وَهُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي». (5)

الخامس: أنك قد عرفت كثرة مخْرِجِي هذا الحديث من أكابر أهل السنة، مثل:

ص: 67

-
- 1- الطوسي، الأُمالي، ص247؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج42، ص189؛ الطبرى، بشارة المصطفى، ص193.
 - 2- الطبراني، المعجم الكبير، ج12، ص78؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج3 ص134؛ ابن عبد البر، الاستیعاب، ج3، ص1091؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج9، ص120.
 - 3- أحمد بن حنبل، مسنده، ج5، ص256؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج42، ص189؛ الطبرى، ذخائر العقبي، ص68.
 - 4- الكوفى، مناقب الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام)، ج1، ص424؛ الطوسي، الأُمالي، ص250؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج42، ص191؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج11، ص295.
 - 5- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص417.

1. أَحْمَد فِي مُسْنَدِه.

2. ابْنُ أَحْمَد.

3. ابْنُ مَرْدُوْيَه.

4. الْحَسْكَانِي.

5. ابْنُ إِسْحَاقَ.

6. الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ وَدَلَائِلِهِ.

7. التَّعْلِيَّيُّ فِي تَقْسِيرِهِ.

8. الطَّبَرِيُّ فِي تَارِيْخِهِ وَتَقْسِيرِهِ.

9. ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَارِيْخِهِ.

10. الإِسْكَافِيُّ.

11. ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ.

12. النَّسَانِيُّ فِي الْخَصَائِصِ.

13. الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ.

14. ابْنُ أَبِي حَاتَمٍ. 15. ابْنُ عَسَاكِرٍ.

16. الطَّحاوِيُّ.

17. الصَّنِيَّاءُ الْمَقْدَسِيُّ.

ص: 68

18. سعيد بن منصور.
19. ابن الأثير الجزري.
20. المتنبي الهندي.
21. الحلبي.
22. الذهبي.
23. يحيى بن سعيد في إيضاح الإشكال.
24. البزار.
25. الطبراني.
26. جعفر بن محمد الخلدي.
27. الكنجي الشافعي.
28. الحموي.
29. ابن قتيبة.
30. ابن عبد ربه.

وغيرهم من الحفاظ وأرباب التاريخ، كابن حجر، وأبي نعيم وهنكل.
ولشهرة هذا الحديث ذكره كما في المراجعات⁽¹⁾ عدّة من الكتاب الغربيين في كتبهم الفرنسية والإنجليزية والألمانية، واختصره توMas

ص: 69

1- شرف الدين الموسوي، المراجعات، ص 299.

كارليل في كتابه الأبطال المترجم بالعربية والفارسية.

ول يكن هذا آخر ما كتبناه حول آية الإنذار وحديث يوم الدار، حاماً لله تعالى، ومصلياً على النبي وأهل بيته(عليهم السلام)، سيناً ابن عمّه سيف الله المسؤول، ونفس الرسول، وزوج البطل الإمام علي بن أبي طالب(عليهم السلام).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حرر لطف الله الصافي الكلبي^أگانى

ص: 70

1. القرآن الكريم.
2. الإحتجاج، الطبرسي، أحمد بن علي (م. 560ق.)، النجف الأشرف، دار النعeman، 1386ق.
3. الأحكام في أصول الأحكام، الآمدي، عليّ بن محمد (م. 631ق.)، بيروت، المكتب الإسلامي، 1402ق.
4. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المفيض، محمد بن محمد (م. 413ق.)، بيروت، دار المفيض، 1414ق.
5. الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي (م. 463ق.)، بيروت، دار الجيل، 1412ق.
6. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير الجزري، عليّ بن محمد (م. 630ق.)، طهران، منشورات إسماعيليان.
7. أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث، أبو رية، محمود (م. 1385ق.)، نشر البطحاء.
8. الأُمالي، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، قم، مؤسسة

9. الأُمالي، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، دار الثقافة، 1414ق.
10. أمان الأئمة من الضلال والاختلاف، الصافي الگلپاگانی، لطف الله، قم، المطبعة العلمية، 1397ق.
11. بحار الأنوار الجامعية لدرر أخبار الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، المجلسي، محمد باقر (م. 1111ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1403ق.1.
12. البداية والنهاية، ابن كثير، إسماعيل بن عمر (م. 774ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1408ق.
13. بشاره المصطفى (صلي الله عليه وآله) لشيعة المرتضى (عليه السلام)، الطبرى، محمد بن أبي القاسم (م. 525ق.)، قم، مؤسسة النشر الإسلامية، 1420ق.
14. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد (صلي الله عليه وآله)، الصفار، محمد بن الحسن (م. 290ق.)، طهران، مؤسسة الأعلمى، 1404ق.
15. تاريخ الأمم والملوك، الطبرى، محمد بن جرير (م. 310ق.)، بيروت، مؤسسة الأعلمى، 1403ق.
16. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، عليّ بن الحسن (م. 571ق.)، بيروت، دار الفكر، 1415ق.

17. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (م. 852ق.).، بيروت، دار الفكر، 1404ق.
18. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبرى، محمد بن جرير (م. 310ق.).، بيروت، دار الفكر، 1415ق.
19. جامع الرواة، الأردبيلي، محمد بن علي (م. 1101ق.).، قم، مكتبة المرعشى النجفى، 1403ق.
20. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازى، عبد الرحمن بن محمد (م. 273ق.).، بيروت، دار إحياء التراث العربى، 1371ق.
21. خطط الشام، كرد على، محمد، دمشق، مكتبة النورى، 1403ق.
22. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف (م. 726ق.).، قم، مؤسّسة النشر الفقاهة، 1417ق.
23. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، البيهقي، أحمد بن الحسين (م. 458ق.).، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405ق.
24. ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى، الطبرى، أحمد بن عبد الله (م. 694ق.).، القاهرة، مكتبة القديسى، 1356ق.
25. رجال الطوسي، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.).، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1415ق.

ص: 73

26. رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة)، النجاشي، أحمد بن علي (م. 450ق.), قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1416ق.
27. الروا什 السماوية، الحسيني الأسترآبادي (ميرداماد)، محمد باقر (م. 1041ق.), قم، دار الحديث، 1422ق.
28. روضة الوعظين وبصيرة المتعظين، الفتّال النيسابوري، محمد بن الحسن (م. 508ق.), قم، منشورات الشريف الرضي.
29. الرياض النصرة في فضائل العشرة (مناقب الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)), الطبرى، أحمد بن عبد الله (م. 694ق.), قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1425ق.
30. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، الصالحي الشامي، محمد بن يوسف (م. 942ق.), بيروت، دار الكتب العلمية، 1414ق.
31. سنن الترمذى، الترمذى، محمد بن عيسى (م. 279ق.), بيروت، دار الفكر، 1403ق.
32. شرح الأخبار في فضائل الأنّة الأطهار ، المغربي، القاضي نعمان بن محمد التميمي (م. 363ق.), قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1414ق.
33. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، عز الدين (م. 656ق.), دار إحياء الكتب العربية، 1378ق.

ص: 74

34. شواهد التزيل، الحاكم الحسکاني، عبيد الله بن عبد الله (م. 506ق.)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1411ق.
35. صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل (م. 256ق.)، بيروت، دار الفكر، 1401ق.
36. صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجاج (م. 261ق.)، بيروت، دار الفكر.
37. العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، ابن عقيل العلوي، محمد بن عقيل (م. 1350ق.)، نشر الهدف.
38. علل الشرائع، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، 1385ق.
39. عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، ابن البطريق، يحيى بن الحسن (م. 600ق.)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1407ق.
40. فرائد الس冨طين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم (عليهم السلام)، الحموي، إبراهيم بن محمد (م. 730ق.)، بيروت، مؤسسة المحمودي، 1398ق.

ص: 75

41. الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري، عليّ بن محمد (م.630ق.).، بيروت، دار صادر، 1386ق.
42. الكامل في ضعفاء الرجال، ابنندي الجرجاني، عبد الله (م. 365ق.).، بيروت، دار الفكر، 1409ق.
43. كتاب سليم بن قيس، الهلالي العامري، سليم بن قيس (م. 85ق.).، قم، نشر الهدى، 1420ق.
44. كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثنى عشر (عليهم السلام)، الخراز القمي، عليّ بن محمد (م. 400ق.).، قم، منشورات بيدار، 1401ق.
45. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتنبي الهندي، علاء الدين عليّ (م. 975ق.).، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1409ق.
46. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (م. 852ق.).، بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1390ق.
47. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، عليّ بن أبي بكر (م.807ق.).، بيروت، دار الكتب العلمية، 1408ق. 48.المراجعات، شرف الدين الموسوي، السيد عبد الحسين (م. 1377ق.).، بيروت، الجمعية الإسلامية، 1402ق.

ص: 76

49. المستدرك على الصحيحين، الحكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (م. 405ق.).، بيروت، دار المعرفة.
50. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (م. 241ق.).، بيروت، دار صادر.
51. المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، عبد الله بن محمد (م. 235ق.).، بيروت، دار الفكر، 1409ق.
52. المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد (م. 360ق.).، دار الحرمين، 1415ق.
53. المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد (م. 260ق.).، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1404ق.
54. معجم رجال الحديث وتصصيل طبقات الرواة، الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (م. 1413ق.).، 1413ق.
55. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، الكوفي، محمد بن سليمان (م. قرن 3)، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، 1412ق.
56. منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر(عليه السلام)، الصافي الگلپایگانی، لطف الله، طهران، مكتبة الصدر.

57. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، محمد بن أحمد (م. 748ق.)، بيروت، دار المعرفة.

58. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحرّ العاملي، محمد بن الحسن (م. 1041ق.)، قم، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1414ق.

59. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّikan، أحمد بن 1. محمد (م. 681ق.)، بيروت، دار الثقافة.

ص: 78

الفهرس

في تفسير آية التطهير. 5

المقدمة. 7

تحقيق دقيق. 15

مصادر التحقيق. 25

تفسير آية الإنذار وأحاديث يوم الدار، أو بدء الدعوة. 27

المقدمة. 29

تقدّه الآخر. 37

آية الإنذار وحديث الدار. 38

مصادر التحقيق. 71

الفهرس... 79

ص: 79

الصورة

□

ص: 84

الصورة

□

ص: 85

الصورة

□

ص: 86

الصورة

□

ص: 87

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الرمر: 9

عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم 129، الطبقه الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir
البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي 03134490125
هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722
قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

وللإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

